

التصويت من أجل التغيير: الانتخابات والتحوّل السياسي في السودان



التصويت من أجل التغيير: الانتخابات والتحوّل السياسي في السودان

جدول المحتويات

| | |
|----|--|
| ٤ | مُلخَص |
| ٦ | مقدمة |
| ٨ | مناهج البحث |
| ٨ | المعوقات |
| ٩ | انتخابات السودان: نظرة عامة |
| ١٢ | الانتخابات البرلمانية الليبرالية: ١٩٥٣-١٩٦٨ و ١٩٨٦ |
| ١٨ | الانتخابات الاستبدادية: ١٩٦٩-١٩٨٥ و ١٩٨٩-٢٠١٩ |
| ٣١ | أنماط التزوير |
| ٣١ | التلاعب في التصويت والاحتيايل في الفرز |
| ٣٥ | الغش في التسجيل وانتحال الهوية |
| ٣٦ | سريّة الاقتراع |
| ٣٧ | الإنفاق على الحملة واستغلال الموارد العامة |
| ٣٧ | حقّ الوصول إلى الإعلام |
| ٣٨ | الرشوة |
| ٣٩ | حريّة تنظيم الحملات |
| ٤٠ | ما العمل؟ قرارات وتحديات التخطيط للانتخابات |
| ٤١ | النظام الانتخابي |
| ٤٢ | الأحزاب السياسية |
| ٤٣ | توعية الناخبين والتربية المدنيّة |
| ٤٤ | إدارة الانتخابات |
| ٤٦ | تنظيم الحملة |
| ٤٨ | بيبلوغرافيا |

.....
Cover image: Ballot Count Begins in El Fasher, Sudan (16/04/2010). UN Photo/Albert Gonzalez Farran

This document is an output from a project funded with UK aid from the UK government for the benefit of developing countries. However, the views expressed and information contained in it is not necessarily those of, or endorsed by the UK government, which can accept no responsibility for such views or information or for any reliance placed on them.

The Rift Valley Institute works in Eastern and Central Africa to bring local knowledge to bear on social, political and economic development.

Copyright © Rift Valley Institute 2021. This work is published under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives License (CC BY-NC-ND 4.0)



توعية الناخبين والتربية المدنية

ما هي طرق ووسائل توعية الناخبين والتربية المدنيّة؟ يمرّ تمكين المواطنة الفاعلة من خلال تثقيفهم حول نظام الحكومة والعملية الانتخابية. لكن هناك خطر أن توعية المواطنين وتثقيف الناخبين قد تقلل من شأن الناخبين، الذين غالبًا ما تكون قراراتهم متجذّرة في تقدير دقيق للغاية للواقع السياسي.

إدارة الانتخابات

كيف يمكن الاستفادة بشكل فعّال من الخبرة الكبيرة في إدارة الانتخابات التي تراكمت من التجارب السابقة في تنظيم الانتخابات المستقبلية؟ في حين أن الاعتماد على هذه التجربة قد يكون ذا قيمة، إلا أنه قد يعيد إنتاج مجموعة من المشاكل التي شهدتها الانتخابات السابقة. مثل الصعوبات اللوجستية، وأمّاط التلاعب، والفسل في التعامل الشفّاف مع الشكاوى والنزاعات.

تنظيم الحملات

كيف يمكن تفادي الاستغلال الصارخ للموارد العامة في الحملات الانتخابية التي شهدتها الانتخابات السابقة؟ على الرغم من أن توزيع الأموال والأشياء العينية على الناخبين أثناء الحملة أمر غير قانوني، إلا أنه شائع. أُسْتُخدمت التشريعات والقوانين لصالح الأنظمة الحاكمة أكثر من منع هذه الممارسة. من هنا ضرورة اتخاذ قرارات بشأن القوانين التي يمكن إنفاذها بشكل فعّال ومنصف.

جاء تصميم العملية الانتقالية في السودان لتؤدي إلى - وتتقدم من خلال - انتخابات قومية تثبت نجاح ومصداقية الانتقال السياسي. لكن هذا الأمر ينطوي على مخاطر كبيرة. فقد تتعرض العملية الانتخابية، وخاصة نتائجها، للتشكيك والطعن من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين. وهو تشكيك يجد تربته الخصبة في تاريخ انتخابي إشكالي طويل. يقدم هذا التاريخ دليلًا دراماتيكيًا على الاحتمالات المختلفة لنتائج الانتخابات من خلال مؤثرات على شاكلة حقّ البالغين في الاقتراع والاقتراع السري. فمثلما أنها وسيلة لخلق بيئة للمساءلة، والشفافية، وتعزيز المشاركة الشعبية، قد تكون الانتخابات أيضًا أدوات للحكم الاستبدادي.

برع النظام السابق في السودان في التلاعب بالانتخابات. كما لم يكتف بمجرد تزوير الأصوات أو النتائج، على الرغم من أن هذا قد حدث بالفعل. كانت الانتخابات إحدى الطرق التي رسّخ بها حزب المؤتمر الوطني سلطته في المجتمع: الاستفادة من الآمال والمنافسات التي تشهدها الحياة اليومية، وتحويل صناديق الاقتراع إلى أدوات سياسة زبائنية تُكافئ من تحالفوا مع الحكومة. لذا يجب أن يستند تخطيط الانتخابات المقبلة في السودان على الوعي بالتحديات التي تثيرها هذه التجربة.

يُحدّد هذا التقرير سلسلة من المجالات الرئيسية التي يجب اتخاذ قرارات بخصوصها عند تصميم العملية الانتخابية، وكيفية دعم تلك القرارات. كما يُحدّد الخيارات المختلفة، ويناقش الآثار المترتبة على البدائل الممكنة. لا يقدم هذا التقرير توصيات مباشرة، إذ لا يوجد نموذج وحيد للانتخابات تتسم بالكمال. ففي كل مجال من المجالات التي يطرقها البحث، سيكون لكل قرار مزايا وعيوب. وفي نهاية المطاف، يجب أن تعكس الاختيارات التي يتعين اتخاذها بشأن العملية الانتخابية أولويات وقرارات الجمهور السوداني، وصنّاع القرار (من حيث التصميم)، واهتمامات المجتمع المدني والشركاء الدوليين (من حيث الدعم).

النظام الانتخابي

ما هو مبدأ التمثيل الذي يجب اتباعه في النظام الانتخابي؟ شهد السودان تجارب عديدة في هذا الصدد. بشكل عام، تميل الأنظمة التي توفر قدرًا أكبر من العدالة فيما يتعلق بالتمثيل إلى أن تكون أكثر تعقيدًا وقد تبدو أقل شفافية للناخبين السودانيين.

الأحزاب السياسية

ما هي أسس تنظيم ودعم الأحزاب السياسية؟ الأحزاب مركزيّة في السياسات الانتخابية التمثيلية، ولكن معظم الأحزاب كانت ولا تزال ضعيفة مؤسسيًا. كما أنّ اللوائح التي تهدف إلى تعزيز الأحزاب قد تقيد الحرية السياسية. أما الدعم الدولي الهادف لتقوية الأحزاب السياسية فلم يكن ناجحًا بشكل واضح.

مقدمة

سقط نظام عمر البشير بعد أكثر من ربع قرن من خلال موجة طويلة من الاحتجاج الشعبي في السودان. أُطيح أولاً بالرئيس نفسه في انقلاب داخلي وأُستبدل بالمجلس العسكري الانتقالي، ثم بعد مزيد من المظاهرات ولحظات القمع الدموي المرعبة، توصل المجلس العسكري الانتقالي إلى اتفاق مع قوى الحرية والتغيير (قحت)، وهي مظلة تجمع طيف واسع من المعارضة المدنية التي انبثقت عن الاحتجاجات. أنشأت تلك الاتفاقية حكومة جديدة ومجلس سيادة مؤقت للإشراف على برنامج الانتقال. يشمل هذا البرنامج إنشاء مجلس تشريعي قومي مؤقت عن طريق التعيين، وعقد مؤتمر دستوري، ينتهي بانتخابات لتشكيل حكومة جديدة.

هذه الانتخابات التي كان من المزمع انعقادها في عام ٢٠٢٢، تأجلت ربما حتى عام ٢٠٢٤. وستكون لحظة قيامها محطة فارقة في العملية السياسية. وفي حال اعتبر طيف واسع العملية الانتخابية ذات مصداقية وقبل نتائجها بشكل عام، داخل السودان وخارجه، سيؤدي ذلك إلى تحسين آفاق الانتقال بعيد المدى عن الحكومة الاستبدادية نحو نظام سياسي أكثر انفتاحًا ويضم جميع مكونات الشعب السوداني.

ستكون الانتخابات أيضا لحظة خطر. اتبعت الحكومة الانتقالية في البداية سياسة الإدماج على نطاق واسع ، على الأقل فيما يتعلق بأولئك الذين برزوا كقادة سياسيين أو شبه عسكريين خلال عهد البشير. كانت قوى الحرية والتغيير نفسها هيئة متنوعة ، وأدخلت اتفاقية جوبا للسلام في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٠ العديد من الجماعات المسلحة ، المتحالفة بشكل غير محكم مثل الجبهة الثورية السودانية ، في العملية مع وعد بالعدالة الانتقالية و (أكثر فورية وملموسة) للمناصب الحكومية والمقاعد في المجلس الوطني المؤقت. كما كرست نقابة اتفاقية جوبا للسلام للفيدرالية كمبدأ ونظام أساسي للدستور يجب صياغته والاتفاق عليه وتطبيقه قبل إجراء الانتخابات. إن الحفاظ على هذه الصفقة المعقدة من خلال الانتخابات - التي كان أداء بعض الفصائل فيها أفضل من غيرها بلا شك - كان سيكون صعبًا للغاية في أي ظرف من الظروف لا سيما أن المجموعات التي تم إحضارها إلى الحكومة منافسة (وليست حليفه) على دور الممثلين "الحقيقيين" لشعوبهم: الانتخابات ستكشف هذا التنافس.

إن إقالة عبد الله حمدوك من منصب رئيس الوزراء في أكتوبر ٢٠٢١ ، والأحداث اللاحقة، تجعل العملية أكثر تعقيدًا. نشأت تنافسات وتوترات جديدة - ليس فقط بين المدنيين والعسكريين ، ولكن بين مختلف الأشخاص والمنظمات التي تدعي التحدث باسم الشعب وداخل قوات الأمن والمليشيات المتعددة والمتنافسة في السودان. حتى قبل إجراء الانتخابات ، سيخشى البعض النتيجة وقد يشكك في مصداقية العملية. عندما يتم إعلان النتائج ، قد يستجوب مصداقيتها أولئك الذين أصيبوا بخيبة الأمل ، سواء كانوا يشتبهون بصدق في فساد أو كوسيلة للتشبث بالمنصب. أولئك الذين لديهم شكوك حول العملية الانتخابية - إما مقدمًا أو عند إعلان النتائج - قد يجدون جمهورًا جاهزًا لمخاوفهم. التاريخ الانتخابي للسودان إشكالي. لعبت الانتخابات التنافسية متعددة الأحزاب دورًا مركزيًا في المحاولات السابقة للانتقال السياسي. وديمًا كانت الحكومة المنتخبة منقسمة وغير مستقرة.

شهد السودان أيضًا تاريخًا طويلًا لما أصبح يسمى على نطاق واسع "الاستبداد الانتخابي"^١ . بحيث أستخدم حق اقتراع البالغين والاقتراع السري، وهما الأدوات الرئيسية للاختيار الانتخابي، لتقوية الحكومات المركزية والاستبدادية التي لا تخضع للمساءلة في نهاية المطاف. يلقي هذا الإرث المزدوج - الإخفاقات الملموسة للانتخابات متعددة الأحزاب والتلاعب بالعملية الانتخابية من قبل الأنظمة الاستبدادية - بظلاله على الانتخابات المخطط لها في السودان. في دولة ذات أغلبية ساحقة من الشباب، لم يشهد معظم السودانيون سوى انتخابات هيمن عليها وتلاعب بها النظام الحاكم. سيتذكر أولئك الذين يدركون تاريخًا أطول من الانتخابات التنافسية متعددة الأحزاب أن تلك الانتخابات ارتبطت بتنافس النخبة وسيادة النزاعات الحزبية، وأنتجت حكومات تفتقر إلى شرعية شعبية تصونها ضد خطر الانقلابات العسكرية.

يهدف هذا التقرير لتقديم خلفية ذات فائدة للمنخرطين في تخطيط ودعم الانتخابات في السودان من خلال: ١) تلخيص تاريخ التجربة الانتخابية السابقة في البلاد. ٢) مناقشة أشكال سوء التصرف (التزوير) التي صاحبت تلك الانتخابات. ٣) تحديد القرارات الرئيسية التي يجب اتخاذها قبل الانتخابات القادمة لجعل النظام الانتخابي الجديد يعمل بشكل أفضل. قد يتم تضمين بعض هذه القرارات في الدستور نفسه، بينما تشكل الأخرى موضوع تشريع منفصل. لكن جميعها يحتاج إلى دراسة مبكرة.

يؤكد هذا التحليل أنه يجب على صانعي السياسات ومديري الانتخابات عند التخطيط للانتخابات المقبلة التفكير في الأكثر أهمية (الهدف الأساسي للانتخابات)، والتركيز على تحقيق تلك الأهداف. على هذا النحو، قد تكون حتى صناديق الاقتراع غير المثالية عملاً سياسيًا حيويًا في المرحلة الانتقالية التي يمر بها السودان منذ عام ٢٠١٩.

تهدف الانتخابات القائمة على تصويت البالغين والاقتراع السري، غض النظر عن المكان الذي أجريت فيه، إلى السماح للجمهور باختيار الحكومة. وفي ذات الوقت، لا تقدم مثل هذه الانتخابات دائمًا الكثير للناخبين بخصوص الاختيار الحقيقي، وإن كان بمقدورهم القيام بالعديد من الأشياء الأخرى أيضًا.^٢

على سبيل المثال، يمكن أن تكون الانتخابات تأكيدًا على السيادة: دليل للعالم على أن الأمة ذات وجود حقيقي. ويمكن أن تكون دليلًا على قدرة الدولة: تذكير الجمهور بقدرة الدولة على تنظيم، وحصص، ومعرفة أسماء جميع مواطنيها. ويمكن أن تكون الانتخابات دليلًا على المساواة في المواطنة: وسيلة كل ناخب معرفة والتأكد من أن وجهة نظره تحمل نفس الوزن الذي يتمتع به كل مواطن آخر. ويمكن أن تكون ساحات للتنافس بين النخبة، الذين يستخدمون التصويت الشعبي لتسوية خصوماتهم الداخلية على السلطة والمكانة. كما قد توفر آليات للرعاية وإنشاء أو ممارسة علاقات هرمية بين الأفراد الأقوياء ورعاياهم. ويمكن أن توفر منصة لعرض القدرة القسرية للدولة: سواء ببساطة من خلال النشر المرئي لقوات الأمن أو بشكل أكثر عدوانية من خلال التعطيل العنيف لحملات المعارضة. أخيرًا يمكن أن توفر الانتخابات أيضًا مساحة للصراعات الإثنية أو الطائفية، حيث يُحشد الناخبين باستخدام هوية معينة أو مخاوف أخرى (مخاوف بخصوص الأرض أو التوظيف مثلًا) وتُسقط على السياسة الانتخابية.

^١ Yonatan L Morse, "The era of electoral authoritarianism", World Politics ٢٠١٢) ١/٦٤).

^٢ Nic Cheeseman, Gabrielle Lynch and Justin Willis, The Moral Economy of Elections in Africa. Democracy, Voting and Virtue, Cambridge: Cambridge University Press, ٢٠٢٠.

انتخابات السودان: نظرة عامة

شهد السودان عدة انتخابات منذ عام ١٩٥٣. يمكن تصنيفها في فئتين: (١) الانتخابات الليبرالية في الفترات البرلمانية. (٢) الانتخابات والاستفتاءات الاستبدادية التي حدثت في عهدي جعفر نميري (١٩٦٩-١٩٨٥) وعمر البشير (١٩٨٩-٢٠١٩) (انظر الجدول ١). يعتمد هذا التصنيف على تمييزين بسيطين. الأول هو أن انتخابات النظام البرلماني الليبراليّ انحصرت في اختيار أعضاء البرلمان أو الجمعية الوطنية (بمختلف مسمياتها). خلال هذه السنوات لم يعرف السودان رئيسًا منتخبًا بشكل مباشر. والثاني هو أن النتائج في الانتخابات البرلمانية الليبرالية كانت ذات تأثير مباشر (وإن كان محدودًا) على المستوى القومي.

الجدول ١. الجدول الزمني لأنواع الانتخابات

| السنة | نوع الانتخابات | الفائز |
|-------------|----------------------------|--|
| ١٩٥٣ | برلمانية ليبرالية | الحزب الوطني الاتحادي |
| ١٩٥٨ | برلمانية ليبرالية | حزب الأمة - حزب الشعب الديمقراطي (ائتلاف) |
| ١٩٦٥ - ١٩٦٧ | برلمانية ليبرالية | حزب الأمة - الحزب الوطني الاتحادي (ائتلاف) |
| ١٩٦٨ | برلمانية ليبرالية | الحزب الاتحادي الديمقراطي - فصيل من حزب الأمة (ائتلاف) |
| ١٩٧١ | استبدادية رئاسية | جعفر نميري (المرشح الوحيد) |
| ١٩٧٤ | استبدادية برلمانية | الاتحاد الاشتراكي السوداني (الحزب الوحيد) |
| ١٩٧٧ | استبدادية رئاسية | جعفر نميري (المرشح الوحيد) |
| ١٩٧٨ | استبدادية برلمانية | الاتحاد الاشتراكي السوداني (الحزب الوحيد) |
| ١٩٨٠ | استبدادية برلمانية | الاتحاد الاشتراكي السوداني (الحزب الوحيد) |
| ١٩٨١ | استبدادية برلمانية | الاتحاد الاشتراكي السوداني (الحزب الوحيد) |
| ١٩٨٣ | استبدادية رئاسية | جعفر نميري (المرشح الوحيد) |
| ١٩٨٦ | برلمانية ليبرالية | حزب الأمة - الحزب الاتحادي الديمقراطي (ائتلاف) |
| ١٩٩٦ | استبدادية رئاسية وبرلمانية | عمر البشير (رئيس). انتخاب جميع المرشحين البرلمانيين كأفراد |
| ٢٠٠٠ | استبدادية رئاسية وبرلمانية | عمر البشير (رئيسا)، حزب المؤتمر الوطني (البرلمان) |
| ٢٠١٠ | استبدادية رئاسية وبرلمانية | عمر البشير (رئيسا)، حزب المؤتمر الوطني (البرلمان) |
| ٢٠١٥ | استبدادية رئاسية وبرلمانية | عمر البشير (رئيسا)، حزب المؤتمر الوطني (البرلمان) |

أما الانتخابات الاستبدادية، فعلى الرغم من وجود تنافسات اسمية في بعض الأحيان على منصب الرئيس، وأحزاب متعددة على ورقة الاقتراع، إلا أن النتائج لم تؤثر على السيطرة الشاملة على الدولة. لم يكن هناك احتمال أن يهزم النظام الحاكم. هذا لا يعني أن الانتخابات الاستبدادية لم تكن ذات جدوى وصلة بموضوعنا. فقد نتج عنها تغيير في عضوية الجمعية الوطنية، كما أن الانتخابات كانت محور النشاط السياسي، لكن لم يتوقع أحد حدوث تغيير في الحكومة. تقع معظم الانتخابات ضمن هذه الفئة. جميع الانتخابات في الثلاثين سنة الماضية كانت استبدادية. وبالتالي، هذه هي الطريقة التي شارك خلالها غالبية السودانيين في العمليات الانتخابية.

فكرة أن كل شخص مؤهل يمكنه الإدلاء بصوته هي فكرة بالغة القوة. ومن الواضح أن هذه الفكرة قد تتجلى في أنواع عديدة من العمل السياسي. عند التفكير في كيفية إجراء الانتخابات المقبلة في السودان، يجب مراعاة الاحتمالات المتعددة المذكورة أعلاه - بعضها مرغوب فيه، وبعضها قد يكون مدمرًا - لأن جميعها كان من سمات الانتخابات السابقة.

مناهج البحث

يعتمد هذا التقرير على مزيج من البحوث الوثائقية والمقابلات. جمعت البيانات الوثائقية من مجموعة من المصادر المنشورة، بما في ذلك تقارير المراقبين خلال الانتخابات السابقة، والصحف، والموقع الإلكتروني للمفوضية القومية للانتخابات (NEC). أجريت المقابلات في الخرطوم وخمس دوائر انتخابية أخرى متوزعة في جميع أنحاء السودان.

أجريت المقابلات مع مع عينات هادفة أُختيروا عن قصد باستخدام جهات اتصال محلية وطريقة كرة الثلج في أخذ العينات (snowball sampling). ضمت هذه العينات موظفون سابقون في المفوضية القومية للانتخابات، وأشخاص عملوا كموظفي اقتراع مؤقتين، ومرشّحون سابقون، ونشطاء سياسيون، ونشطاء من المجتمع المدني، وصحفيّون. بلغ مجموع العينة ٤٥ مشاركًا في الفترة بين فبراير ويونيو ٢٠٢١، غالبيتهم من الرجال، مما يعكس هيمنة الرجال على المناصب العليا في إدارة الانتخابات والسياسة الانتخابية بشكل عام. ومع ذلك، أجرى فريق البحث أيضًا مقابلات مع بعض النساء العاملات في الانتخابات، والمرشحات، وناشطات في المجتمع المدني.

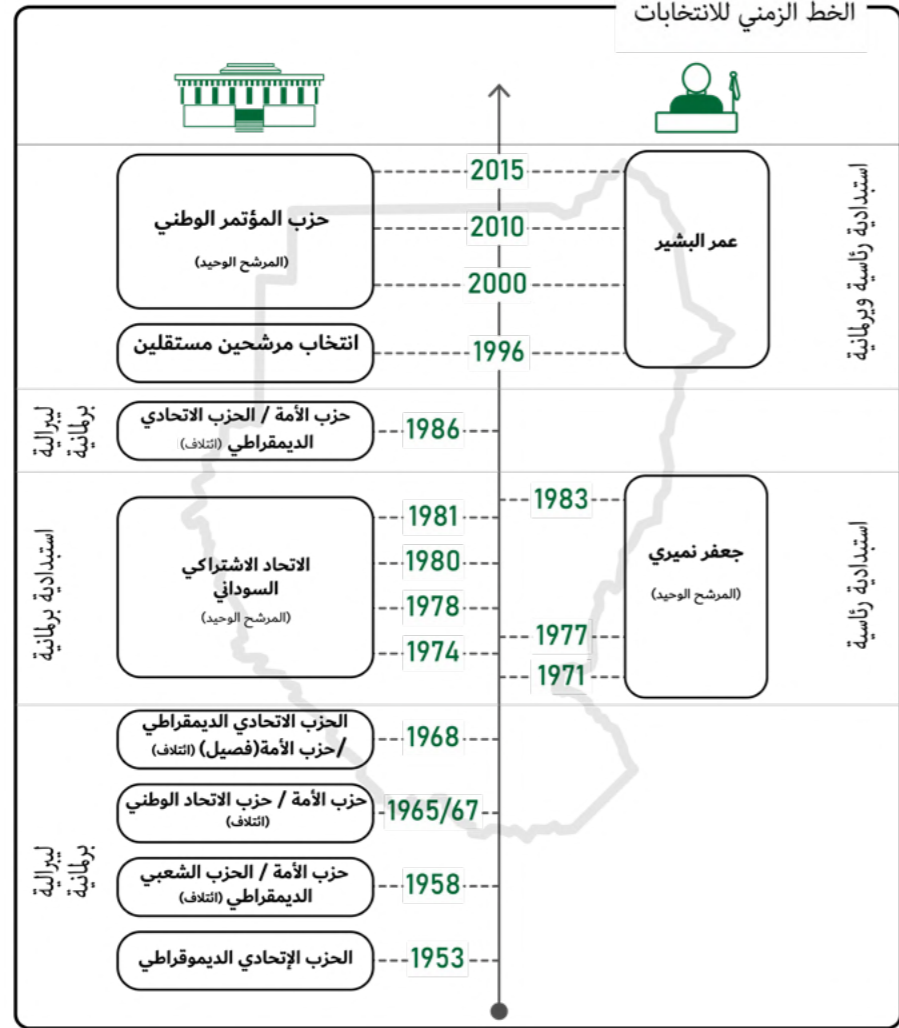
تعكس الدوائر الخمس التي اختيرت التجارب الحضريّة والريفية، والظروف المختلفة في جميع أنحاء البلاد. وتقع الدوائر في: (١) الخرطوم الكبرى (أم بدة). (٢) كسلا (غرب كسلا). (٣) جنوب دارفور (جنوب نيالا). (٤) شمال كردفان (ريفي أم روابة). و (٥) نهر النيل (عطبرة). أجريت المقابلات وجهاً لوجه وعبر الإنترنت من قبل أربعة باحثين (إمرأتان ورجلان).

القائمون على أمر المقابلات من ذوي الخبرة، يعملون مُساعدي تدرّيس في جامعة الخرطوم، أُختيروا على أساس خبرتهم السابقة وعملهم مع قادة المشروع. أخذت سلامة وأمن الفريق في الاعتبار عند التخطيط لجمع البيانات، وخاصة بروتوكولات COVID-١٩، والمخاطر المحتملة الأخرى في السودان. وانخرط الباحثين في ورشتي عمل تدريبيتين على الإنترنت حول أخلاقيات البحث، بما في ذلك الموافقة المسبقة ومعالجة البيانات. كما شارك فريق البحث مع إحدى منظمات المجتمع المدني في التخطيط للبحث؛ وهي منظمة شركاء لخدمات التنمية (PDS).

المعوقات

مثل COVID-١٩ تحديًا كبيرًا للبحث، وأجريت بعض المقابلات عبر الهاتف. واجه الفريق أيضًا بعض التحديات في إجراء مقابلات مع مسؤولي الانتخابات السابقين، حيث تردد البعض في تقديم المعلومات، حتى عندما طرحنا لهم فكرة إخفاء الهوية كجزء من عملية الموافقة القبليّة. تمكّن الفريق من خلال المثابرة والتفسير المقنعين، من مقابلة عدد من المسؤولين من كل دائرة انتخابية.

الشكل ١. الخط الزمني للانتخابات



قد تنزلق بسهولة إلى وجهة نظر متشائمة تقول أن السودان غير جاهز للديمقراطية. ومن ناحية أخرى، تنقل الصياغة إحساساً بأن السياسيين أوغاد بسبب استغلالهم السودانيون.

في عام ١٩٦٥، عندما كانت الأحزاب السياسية السودانية الرئيسية تحت على إجراء انتخابات سريعة في أعقاب الانتفاضة الشعبية عام ١٩٦٤، أراد أولئك الذين اعتبروا أنفسهم راديكاليين (بما في ذلك جبهة الهيئات) تأخير الاقتراع. كتب أكاديمي سوداني في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، يعبر عن هذه المخاوف المتناقضة: يميل سلوك السياسيين الفاسد إلى "تدمير فكرة التمثيل الانتخابي"، ولكن "النظام الانتخابي نفسه غريب على الشعب".^٧ كان هذا التوتر الذي لم تتم تسويته - بين الشعور بأن الانتخابات قد أفضلت الشعب والشعور بأن الناس ليسوا مستعدين للانتخابات - سمة ثابتة من سمات السياسة السودانية. وأن يصير كاتب التعليقات أعلاه رئيساً للمفوضية القومية للانتخابات يشير إلى أهمية هذا التوتر في السياق الانتخابي السوداني.

^٦ Thomas Nyquist, 'The Sudan: prelude to elections', Middle East Journal, ١٩٦٥) ٣/١٩).

^٧ Mukhtar al-Assam, 'Bureaucracy and development in the Sudan', Journal of Asian and African Studies ٣٥ (١٩٨٩) ٢-١/٢٤.

يمكن إجراء تمييز قاطع آخر؛ أي بين الانتخابات قبل وبعد انقلاب ١٩٨٩. جميع أما الانتخابات الاستبدادية، فعلى الرغم من وجود تنافسات اسمية في بعض الأحيان على منصب الرئيس، وأحزاب متعددة على ورقة الاقتراع، إلا أن النتائج لم تؤثر على السيطرة الشاملة على الدولة. لم يكن هناك احتمال أن يهزم النظام الحاكم. هذا لا يعني أن الانتخابات الاستبدادية لم تكن ذات جدوى وصلة بموضوعنا. فقد نتج عنها تغيير في عضوية الجمعية الوطنية، كما أن الانتخابات كانت محور النشاط السياسي، لكن لم يتوقع أحد حدوث تغيير في الحكومة. تقع معظم الانتخابات ضمن هذه الفئة. جميع الانتخابات في الثلاثين سنة الماضية كانت استبدادية. وبالتالي، هذه هي الطريقة التي شارك خلالها غالبية السودانيون في العمليات الانتخابية.

الانتخابات التي أجريت بعد عام ١٩٨٩ استبدادية. حتى في انتخابات ٢٠١٠ التي أعقبت اتفاق السلام الشامل (CPA)، تمتع النظام الحاكم بميزة ساحقة استخدمها لضمان تحقيق الفوز. تعكس الانتخابات التي أجريت في عهد البشير نهجاً أكثر منهجية وفعالية في إدارة وتنظيم، والتلاعب بالانتخابات مما كان عليه الحال في جميع التجارب السابقة. حيث شهدت هذه السنوات تحسناً ملحوظاً في خبرة حكام السودان، مثل غيرهم في الإقليم، في التلاعب بالانتخابات للقيام بعمل سياسي.

هناك ثيمة ثابتة تتخلل تاريخ هذه الانتخابات. يتمثل النقد الجوهرى والمعياري للسياسة السودانية في أنه خلال جميع الأنظمة التي حكمت، كانت الدولة تحت سيطرة نخبة الشمال النيلي، الذين افترضوا تفوقهم الثقافي وحكموا البلاد لتحقيق مصالحهم الخاصة. أدت هذه السياسة الحصرية إلى صراعات متعددة - ليس فقط فيما أصبحت دولة جنوب السودان، ولكن أيضاً في جميع أقاليم السودان، من دارفور إلى كسلا. مثلت هذه الصراعات عاملاً مهماً في عدم الاستقرار السياسي في الفترات البرلمانية الليبرالية. غالباً ما جاء اختيار المنتخبين من مقاعد الجنوب من قبل عدد صغير جداً من الناخبين (حيث كانت المشاركة محدودة) وغالباً ما أظهروا ولاءً ضئيلاً للحزب.

غير أن الشعور بالانقسام الاجتماعي والاقتصادي شكّل السياسة الانتخابية بطريقة أكثر عمقاً. فمنذ فترة طويلة، ترسخ بين السودانيون المتعلمين في المناطق الحضرية الاعتقاد بأن سكان الريف لا يعيرون اهتماماً بالسياسة على المستوى القومي، وأن التصويت يتم وفقاً للانتماء الإثني، أو الطائفي، أو المصالح المحلية الضيقة للغاية. على حد تعبير أحد نشطاء المجتمع المدني، "معظم الناخبين الريفيين أميين وتتأثر قراراتهم بأراء الزعماء القبليين والدينيين".^٨

يمكن القول إن الأنظمة السياسية بعد استقلال السودان قد فشلت في الإجابة على السؤال الوطني: "كيف يمكن لنخبة صغيرة متعلمة أن تحكم أغلبية أمية؟" تكشف هذه الصياغة في حد ذاتها عن التقاء الإيمان بالنفس والنقد الذاتي، جنباً إلى جنب مع الاعتقاد في سيادة الجهل الشعبي، وهو الأمر الذي يميز النخبة السودانية، كان له آثار متناقضة. فمن ناحية، تعبر عن شكوك إزاء الناخبين وأنهم سيتخذون قرارات سيئة. وهي شكوك

^٣ Justin Willis and Atta el-Battahani, "We changed the laws": electoral practice and malpractice in Sudan since ١٩٥٣, African Affairs ٤٣٥ (٢٠١٠) ١٠٩.

^٤ مقابلة مع ناشط في المجتمع المدني، عطبرة، ١٩ مايو ٢٠٢١. انظر أيضاً مقابلة مع ناشط سابق في حزب المؤتمر الوطني، أم روبا، ١٧ أبريل ٢٠٢١، ومقابلة مع المرشحة السابقة لحزب المؤتمر الشعبي، أم بدة، ١ أبريل ٢٠٢١.

^٥ Ali Abdel Gadir Ali and Atta el-Battahani, 'Sudan: colonial heritage, social polarization and the democracy deficit', in Democracy in the Arab World. Explaining the Deficit, eds. Ibrahim el-Badawi and Samir Makdisi, Abingdon: Routledge, ٢٠١٠.

الانتخابات البرلمانية الليبرالية: ١٩٥٣-١٩٦٨ و ١٩٨٦

يمكن وصف الانتخابات الليبرالية في السودان بأنها صراع طويل غير محسوم بين حزبين سياسيين طائفيين، يُطلق عليهما الآن "الأحزاب التقليدية" (الجدولان ٢ و ٣). الحزبان هما (أو بالأحرى كانا) حزب الأمة (يُسمى الآن "حزب الأمة القومي") المرتبط بأسرة المهدي وطائفة الأنصار؛ والحزب الاتحادي الديمقراطي (عُرف سابقًا بالحزب الوطني الاتحادي)، المرتبط بأسرة الميرغني والطريقة الختمية^٨. ربما كان البديل الأكثر أهمية لهذه الأحزاب الطائفية هو الذي قدمته الحركة الإسلامية (كما يميل أعضاؤها إلى تسميتها) - التي انتظمت أولاً تحت اسم جبهة الميثاق الإسلامي (ICF) ثم الجبهة الإسلامية الوطنية (NIF) - التي نما وجودها في البرلمان وتطور بشكل ملحوظ مع مرور الوقت.

يُرسَم الانقسام الطائفي في بعض الأحيان على أساس جغرافي واقتصادي. ففي وجد لحزب الأمة دعماً قوياً في دارفور وأجزاء أخرى من غرب السودان ومنطقة النيل الأبيض حول الجزيرة أبا، وجد الحزب الاتحادي الديمقراطي قوته في شرق السودان وفي المنطقة الواقعة على ضفتي النيل شمال الخرطوم. من الناحية الاقتصادية، ارتبط الحزب الاتحادي الديمقراطي بالتجارة، بينما يمكن اعتبار حزب الأمة منتصياً لملك الأرض من أصحاب مصالح ترتبط بزراعة القطن وسط أسرة المهدي والاقتصاد الزراعي في غرب السودان.

هذا التمايز الجغرافي الاقتصادي هو اختصار مفيد وإن كان يبالغ في دقة الانقسام وتماسك الأحزاب التقليدية. لم يكن الاتحادي الديمقراطي مجرد وسيلة لخدمة مصالح الختمية، فقد حظي بدعم كبير من جماعات المتعلمين الحضريين، إلى جانب دعم قطاع هام من اليسار السوداني. في أواخر خمسينيات القرن الماضي، أدى التوتر بين هذه العناصر إلى تشكيل حزب الشعب الديمقراطي (PDP)^٩. وفي الستينيات، انضمت هذه العناصر جزئياً لتشكيل الحزب الاتحادي الديمقراطي، لكن الانقسامات الداخلية استمرت في إضعاف قوة الحزب^{١٠}. كما ظهرت انقسامات عديدة داخل حزب الأمة بسبب الخلافات بين أفراد عائلة المهدي.

افتقرت الأحزاب التقليدية، ولا سيما حزب الأمة، إلى القوة المؤسسية. جزئياً، نشأ عدم اليقين السياسي في تلك الفترة من الخلافات المحلية الواسعة حول من هو مرشح الأمة أو الاتحادي الديمقراطي الحقيقي في أي دائرة انتخابية. كانت الروابط الطائفية والإثنية بلا شك مهمة. كان يُفترض أن مناطق أو مجموعات معينة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحزب أو آخر، حيث يدعي المرشحون العضوية في حزب أو آخر بما يتماشى مع تلك الروابط. ومع ذلك، لم تكن العواقب الانتخابية لهذا الاصطفاف متوقعة لأن المنتخبين للبرلمان لم يولوا سوى القليل من الاهتمام لبرامج الحزب. وبدلاً من ذلك، رأوا في البرلمان مكاناً لعقد الصفقات لصالح أنفسهم وناخبهم. كانت الحكومة البرلمانية بمثابة مفاوضات مستمرة دون انضباط حزبي فعّال. باختصار، كانت "فاسدة غير فعالة"^{١١}.

رغم استنادها اسماً إلى الأحزاب السياسية، فقد مالت الحملات الانتخابية السابقة إلى الاعتماد على قدرة المرشحين على إقناع الناخبين بأنهم سيتحدثون عن مصالحهم أمام

^٨ Abdel Salam Sidahmed, 'Institutional reform and political party engagement: challenges to democratic transformation in post-CPA Sudan', International Journal of African Renaissance Studies ٢٠١٠ (١/٥).

^٩ Harold Gosnell, 'The ١٩٥٨ elections in the Sudan', Middle East Journal ١٩٥٨ (٤/١٢).

^{١٠} James L Chiriyanandath, '١٩٨٦ elections in the Sudan: tradition, ideology, ethnicity—and class?', Review of African Political Economy ١٩٨٧ (٣٨/١٤).

^{١١} Kamal Osman Salih, 'The Sudan, ٩-١٩٨٥: the fading democracy', The Journal of Modern African Studies ٢٠٣ (١٩٩٠) ٢/٢٨.

برلمان الشعب. شهدت المراكز الحضريّة الكبرى بعض الحملات البرمجية، لا سيما من قبل الأحزاب الصغيرة، مثل الشيوعيين والإسلاميين الذين كان يتزايد تأثيرهم، حيث انتظموا أولاً باسم جبهة الميثاق الإسلامي ثم الجبهة الإسلامية القومية. عموماً، يمكن القول أنّ الناخبين في كل مكان كانوا قلقين (جزئياً على الأقل) من تقييم مدى قدرتهم على طرح مطالبهم على مرشح ما. هل سيستجيب المرشح لمخاوفهم ويساعدهم في حال فاز في الدائرة المعنية؟

الجدول ٢. الانتماء الحزبي للأعضاء المنتخبين في البرلمان / الجمعية الوطنية

| السنة | الأمة | الوطني الاتحادي / الاتحادي الديمقراطي | الشعب | جبهة الميثاق الإسلامي / الجبهة الإسلامية القومية | الشيوعي | البيعة والنوبة | الأحزاب الجنوبية | أخري | المجموع |
|---------|---|---------------------------------------|-------|--|---------|----------------|------------------|------|---------|
| ١٩٥٣ | ٢٢ | ٥٠ | | | | | ٩ | ١١ | ٩٢ |
| ١٩٥٨ | ٦٣ | ٤٥ | ٢٧ | | | | ٢٨ | | ١٧٣ |
| ١٩٦٥-٦٧ | ٩٢ | ٧١ | | ٥ | | | ١٢ | ١٨ | ٢١٨ |
| ١٩٦٨ | ٣٦ (الصادق) ٣٠ (الإمام) ٦ (الأمة) | ١٠١ | | ٣ | | | ٢٥ | ١٢ | ٢١٨ |
| ١٩٨٦ | ١٠٠ | ٦٣ | | ٢٨ | ٢ | ١ | ١٦ | ١٤ | ٢٢٤ |

المصدر: جمع من بيتر بيشتولد، السياسة في السودان: الحكم البرلماني والعسكري في أمة أفريقية ناشئة، نيويورك: برايجر، ١٩٧٦؛ أحمد أبوشوك، الانتخابات البرلمانية في السودان، أم درمان: مركز عبد الكريم الميرغني الثقافي، ٢٠٠٨.

الجدول ٣. عدد (نسبة) الأصوات في الدوائر الجغرافية

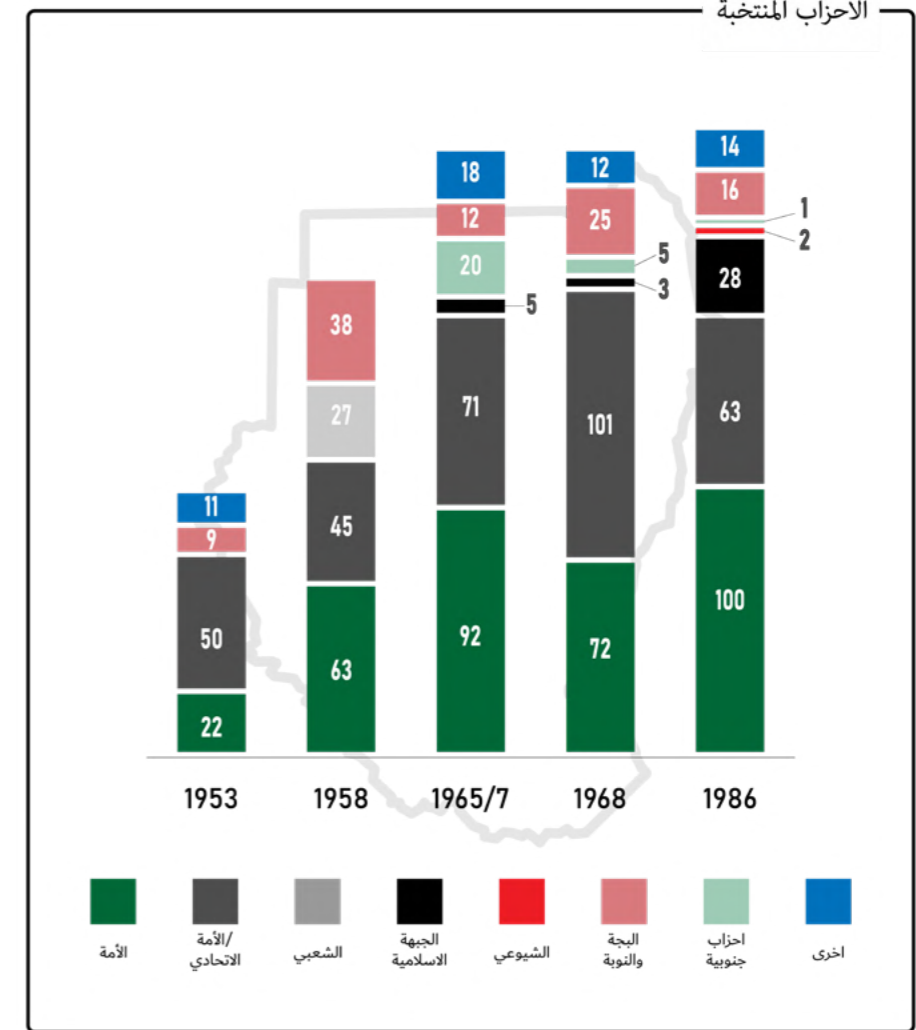
| السنة | الأمة | الوطني الاتحادي / الاتحادي الديمقراطي | جبهة الميثاق الإسلامي / الجبهة الإسلامية القومية | البيعة والنوبة | الأحزاب الجنوبية | أخري | المجموع |
|-------|-------------------|---------------------------------------|--|----------------|------------------|---------|-----------|
| ١٩٦٨ | ٧٥٨,٢٢٦ (٤١,٧٪) | ٧٤٢,٢٢٦ (٤٠,٨٪) | ٤٤,٥٥٢ (٢,٤٪) | ١٨,٥٥٢ (٠,١٪) | ١٠٠,٣١٥ (٥,٥٪) | ١٥٥,٨٩٠ | ١,٨١٩,٧٦٢ |
| ١٩٨٦ | ١,٥٣١,٢١٦ (٣٩,٨٪) | ١,١٦٦,٤٣٤ (٣٠,٣٪) | ٧٣٣,٠٣٤ (١٩٪) | ١٤,٢٩١ (٠,٤٪) | ٥٥,٥٤١ (١,٤٪) | ٣٥٢,٧٤٣ | ٣,٨٥٣,٢٥٩ |

المصدر: جمع من أبوشوك، الانتخابات البرلمانية.

مثّلت الليالي السياسية الحدث المميز للحملات الانتخابية الحضرية، والتي عززتها سياسة التواجد الدائم اليومي بين الناس. كان من المتوقع أن يظهر المرشحون التزامهم تجاه مجتمعهم بأن يكونوا مرثيين ويمكن الوصول إليهم في أي وقت. كما أنّ تقييمهم يحدث على المدى الطويل. ما يعني ضرورة صقل سمعة المرشح، وعلى الأخص صفات الكرم وسهولة مقابله، كما كانت الروابط الأسرية والمكانة الاجتماعية مهمة. يوضح أحد المرشحين السابقين لحزب الأمة، ضرورة أن يكون المرشح الطموح "على اتصال وثيق مع [الناخبين]، في جميع مناسباتهم الاجتماعية، وأن يكون على دراية كاملة بمشاكلهم"^{١٢}.

^{١٢} مقابلة مع مرشح سابق لحزب الأمة، الخرطوم، ٣ أبريل ٢٠٢١.

الشكل ٢.



مثل حضور الجنازات، والاستعداد للاستماع لمشاكل الناس، وأحياناً القدرة على توزيع الهدايا، الأمور الأهم، وليس مجرد الانتماء الحزبي.^{١٣}

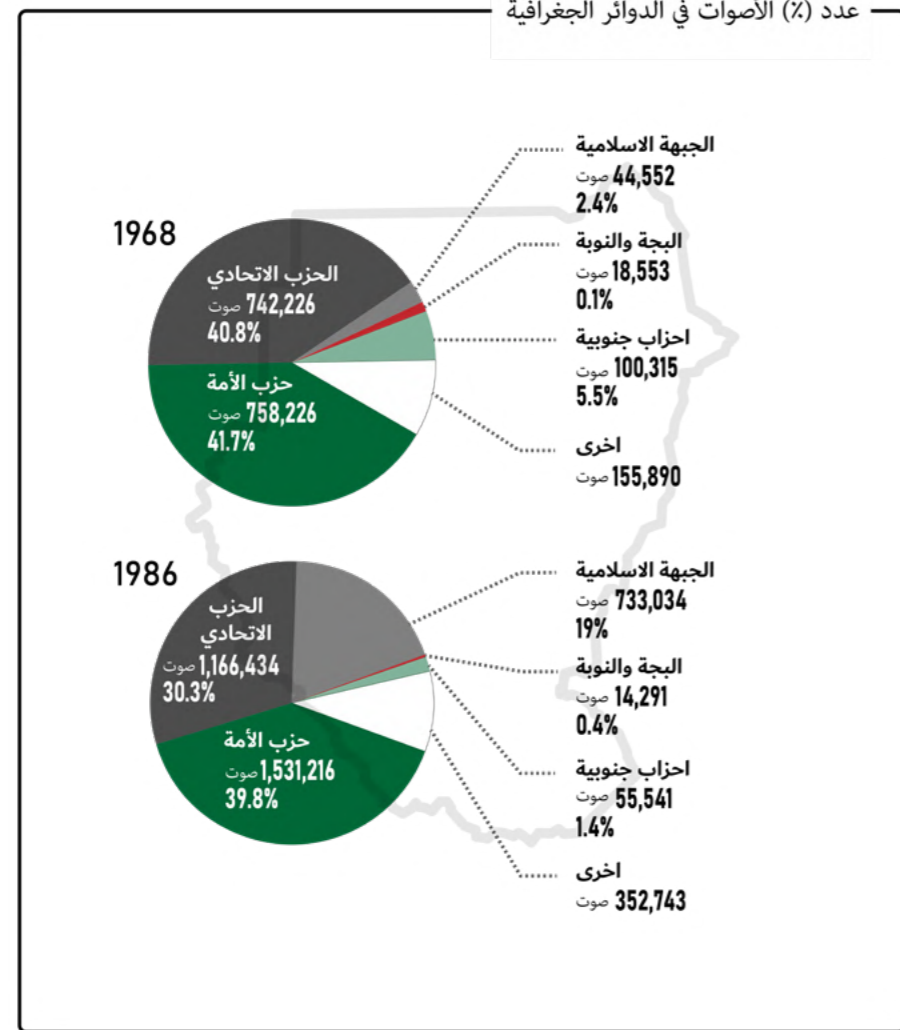
أديرت الانتخابات خلال تلك السنوات من قبل لجان انتخابات مؤقتة . ففي عام ١٩٥٣، عندما كان السودان لا يزال تحت الحكم الأنجلو-مصري، تشكلت اللجنة من هيئة متعددة الجنسيات. وفي الانتخابات الليبرالية اللاحقة، كان أعضاء اللجنة من العاملين في الخدمة المدنية. حتى العمل الفعلي للانتخابات نفذته إلى حد كبير موظفي الخدمة المدنية، المعارين مؤقتاً من أدوارهم المعتادة (عادة في الحكومة المحلية)، أو المعلمين، الذين شكلوا معظم الموظفين الفعليين في مراكز الاقتراع.^{١٤}

كان الدافع وراء التحضيرات في العديد من هذه الانتخابات هو الشعور بالإلحاح. بالنسبة لأول انتخابات شهدتها البلاد في ١٩٥٣، رأى الموظفون الذين أداروها والسياسيون

١٣ أحمد أبوشوك، الانتخاب البرلمانية في السودان، أم درمان: مركز عبد الكريم الميرغني الثقافي، ٢٠٠٨، ص ٢٢٤-٢٢٦، ٢٢٤-٢٣٥.

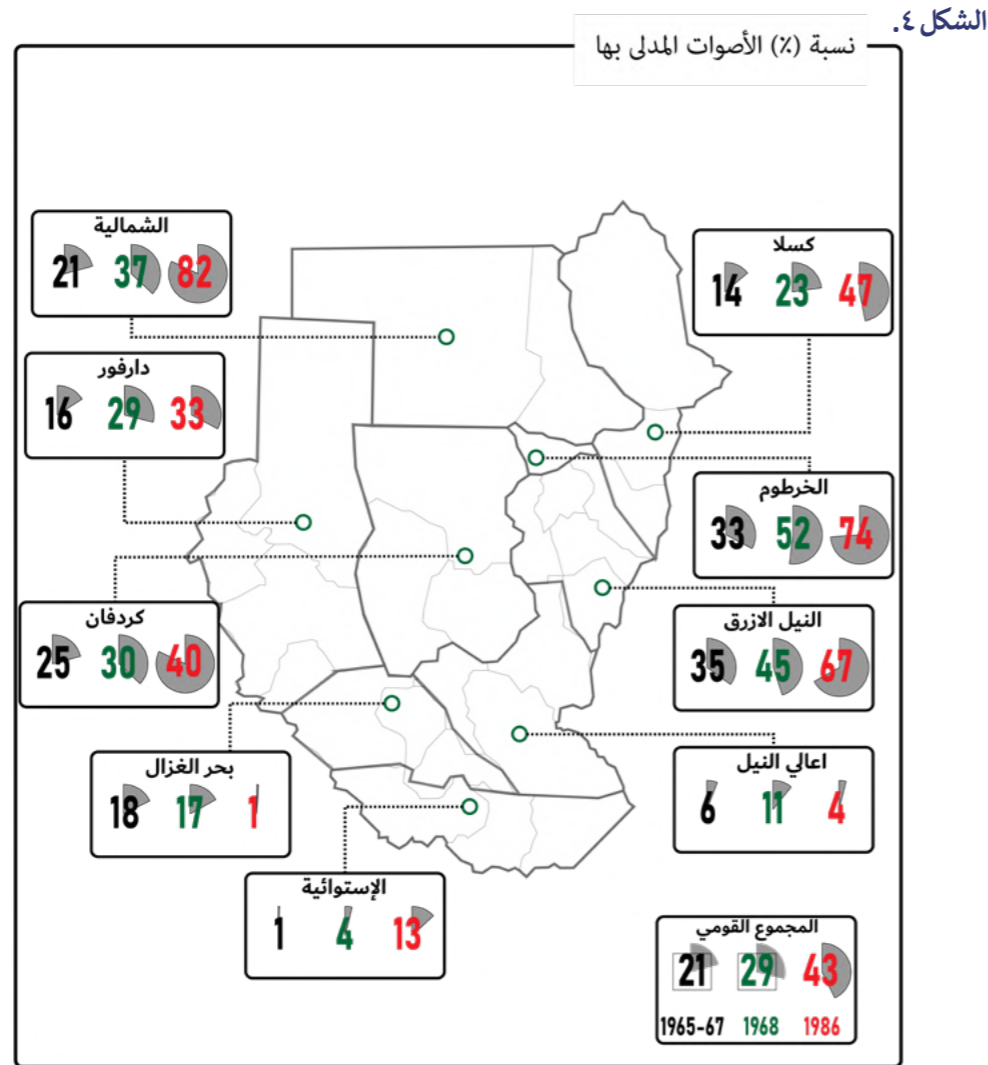
١٤ Gosnell, 'The 1958 elections'.

الشكل ٣.



الذين تنافسوا فيها، أنها فرصة لتأكيد استعداد البلاد تأسيس دولة. أما في عامي ١٩٦٥ و١٩٨٦، فقد رأت الأحزاب التقليدية في الانتخابات وسيلة لإعادة تأكيد ظنونهم في أنهم قادة البلاد، بينما أمل الآخرون في أن يجلب التصويت إحساساً بالوحدة الوطنية. اعتمدت هذه الانتخابات بشكل شبه كامل على الخدمة المدنية، من طباعة قوائم الناخبين والمرشحين، إلى طباعة أوراق الاقتراع والاستمارات المستخدمة في الانتخابات، ونقل صناديق الاقتراع. فمن أجل إنجاز هذه المهمة الوطنية الملحة، استعيرت الموارد البشرية والمادية من الخدمة المدنية لإدارة الانتخابات، أو تم الاستيلاء عليها بأوامر رسمية في بعض الأحيان. لم تكن الشكاوى المتعلقة بالممارسات السيئة - من الغش في الدوائر الانتخابية إلى تزوير التسجيل ورشوة الناخبين - غير شائعة، لكن لم ينفرد حزب بالتحكم في العملية الانتخابية، ولم تكن الحملات الانتخابية مقيدة بشكل منهجي، وفي النهاية قبلت الأحزاب المنخرطة في العملية النتائج الإجمالية.

جاءت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات عادة أقل من نصف تقديرات عدد السكان الذين بلغوا سنّ الاقتراع، ومع ذلك تظل نسبة مُعتبرة. وباستثناء أقاليم دولة جنوب السودان الحالية، ازداد إقبال الناخبين بمرور الوقت، لتصل إلى مستويات عالية جداً في



جادل بعض أعضاء القوى الحديثة في عام ١٩٦٥ بتغيير هذا النموذج والانتقال إلى التمثيل النسبي كطريقة لمعالجة هذه المشكلة. وفي عام ١٩٨٦، اقترحوا بديلاً آخر في شكل تمثيل "قطاعات" متميزة: مثل المزارعين، والعمال، والمهنيين^{١٩}. رُفضت جميع هذه المقترحات، وتواصل العمل بفكرة مقاعد الخريجين مراراً وتكراراً: أسقطت عام ١٩٥٨ وأعيدت عام ١٩٦٥؛ كما أسقطت مرة أخرى في عام ١٩٦٨، وأعيدت مرة أخرى في عام ١٩٨٦.

١٩ أبوشوك، الانتخابات البرلمانية، ٢٠٠٣-٢٠٠١.

بعض المناطق خلال انتخابات عام ١٩٨٦، هذا على الرغم من أن صناديق الاقتراع ظلت مفتوحة لمدة ١٢ يومًا لتحقيق هذا الإقبال (الجدول ٤)^{١٥}. كانت هناك تباينات إقليمية كبيرة في أجزاء أخرى من السودان، ولا سيما في غرب وشرق البلاد، إذ لم يشارك غالبية الناخبين الذين يحق لهم التصويت، على الرغم من الإحساس بالأزمة السياسية. ومن الوارد حدوث نفس الشيء في الخرطوم.

الجدول ٤. عدد الأصوات الكلي، والأصوات مأخوذة كنسبة مئوية من السكان المؤهلين للتصويت (مجدولة حسب حدود المحافظات القديمة)^{١٦}.

| المحافظة | إقبال ٧/١٩٦٥ | % ١٩٦٥ | إقبال ١٩٦٨ | % ١٩٦٨ | إقبال ١٩٨٦ | % ١٩٨٦ |
|--------------|--------------|--------|------------|--------|------------|--------|
| الخرطوم | ١٢٠,١٣٥ | ٣٣ | ١٩٣,٩٣٨ | ٥٢ | ٦٣٤,٦٣١ | ٧٤ |
| النيل الأزرق | ٤٥٤,٣٣١ | ٣٥ | ٦١٥,٢٤٢ | ٤٥ | ١,٢٤٦,٨٧٤ | ٦٧ |
| كردفان | ٢٤٠,٧١٨ | ٢٥ | ٣٠٦,٧٦٣ | ٣٠ | ٥٥٩,٣٤٤ | ٤٠ |
| الشمالية | ٩٩,٣٤٢ | ٢١ | ١٨٣,٢٨١ | ٣٧ | ٣٩٢,٩٨٦ | ٨٢ |
| كسلا | ٩٧,٨٤٢ | ١٤ | ١٦٤,٨٩٩ | ٢٣ | ٤٩٠,٦٠٧ | ٤٧ |
| دارفور | ١١٣,٨٤١ | ١٦ | ٢١٣,٢٤٠ | ٢٩ | ٦١١,٩١٥ | ٣٣ |
| الاستوائية | ٥,٦٣٣ | ١ | ٢٢,٣٨٣ | ٤ | ٩٥,٧٨٦ | ١٣ |
| أعالي النيل | ٣٣,٥٤١ | ٦ | ٥٨,٩٩٤ | ١١ | ٣٣,٨١٨ | ٤ |
| بحر الغزال | ١٠٤,٢٧٠ | ١٨ | ١٠٦,٨٦٥ | ١٧ | ٨,٣٦٧ | ١ |
| المجموع | ١,٢٦٩,٦٥٣ | ٢١ | ١,٨٦٥,٦٠٥ | ٢٩ | ٤,٠٧٤,٢٢٨ | ٤٣ |

المصدر: جمع من بيتر بيشتولد، السياسة في السودان؛ أبوشوك، الانتخابات البرلمانية في السودان؛ الصحف ومن تقديرات السكان من شعبة السكان في الأمم المتحدة.

اعتمد النظام الانتخابي في الفترة البرلمانية الليبرالية على نظام الفوز في الدوائر الجغرافية لصاحب الأصوات الأكثر (first-past-the-post geographical constituencies)، وهو نموذج تأسس وبدأ العمل به في انتخابات عام ١٩٥٣. شهدت تلك الانتخابات أيضًا تجريب فكرة مختلفة عن التمثيل، تكرر العمل بها في الانتخابات اللاحقة. فقد مُنح الخريجين (الناخبون الذين أكملوا التعليم الثانوي) تصويتًا إضافيًا يتم بموجبه التصويت لاختيار عدد صغير من الممثلين الإضافيين. كان المنطق وراء هذه الفكرة بسيطًا، ويعكس الاعتقاد السائد وسط السودانيين المتعلمين من سكان المناطق الحضرية أن هذا هو الحل الوحيد لكسر سيطرة أصوات جماهير الريف غير المتعلمة، التي يسيطر عليها الزعماء القبليين والطائفيين. تسببت هذه في الفكرة في انقسام آراء الجماعة الفضفاضة للفاعلين السياسيين الذين أطلقوا على أنفسهم في الستينيات "القوى الحديثة"، والتي تضم متعلمون، ونقابيون، ومهنيون رأوا في تأثير الزعماء القبليين والطائفيين^{١٧} مشكلة تستوجب الحل^{١٨}.

١٥ Chiriyaankandath, '1986 elections in the Sudan'.

١٦ يجب التعامل مع عدد المستحقين للتصويت بطريقة تقريبية. تُقدَّر الأرقام من خلال أخذ التقديرات السكانية حسب المقاطعة، والتعديل وفقًا لتقديرات الملاح الديموغرافي (باستخدام بيانات تقسيم السكان في الأمم المتحدة). الأرقام الواردة هنا تعود إلى عام ١٩٦٥ فقط: اعتبارًا من ذلك التاريخ، كان جميع البالغين الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ عامًا مؤهلين للتصويت.

١٧ Sidahmed, 'Institutional reform', ٢١.

١٨ W J Berridge, Civil Uprisings in Modern Sudan: The Khartoum Springs of 1964 and 1985, London: Bloomsbury, ٤, ٢٠١٥ ١١٨-٩٥.

الانتخابات الاستبدادية: ١٩٦٩-١٩٨٥ و ١٩٨٩-٢٠١٩

جرت معظم انتخابات السودان في ظل أنظمة تأسست عن طريق الانقلابات العسكرية. استمرت القوات النظامية، في ظل هذه الأنظمة، في ممارسة نفوذها المهيمن، حتى مع انتخاب حكومات اسمية. كانت هذه انتخابات استبدادية. لم يتوفر احتمال تغيير في القيادة على القومي أو مجيء حكومة مدنية حقيقية. جاءت الانتخابات الاستبدادية في فترة حكم النميري على أساس الحزب الواحد، مع التركيز على مفهوم الوحدة الوطنية. كان الاتحاد الاشتراكي السوداني هو الحزب الوحيد، ولم تكن نتيجة الانتخابات الرئاسية (عند إجرائها) موضع شك. كانت انتخابات الجمعية الوطنية مسألة اختيار بين أفراد، وليس اختيار بين أحزاب أو سياسات. في الفترة المبكرة من حكم البشير افتقرت الساحة لأحزاب سياسية. في انتخابات عام ١٩٩٦، على سبيل المثال، ترشح جميع المرشحين، على كل المستويات، باعتبارهم أفراد. شهدت الانتخابات الاستبدادية الأخيرة مشاركة اسمية للعديد من الأحزاب. لكن من الناحية العملية، لم تكن المنافسة الرئاسية موضع شك، ولم تتضمن انتخابات المجالس الوطنية ومجالس الولايات خيارات سياسية بديلة.

الانتخابات في ظل نظام النميري

شهدت فترة حكم جعفر نميري (١٩٦٩-١٩٨٥) انتخابات متكررة وإن كانت غير منتظمة. اتخذت الانتخابات الرئاسية شكلاً شاع حينها في الدول ذات الحزب الواحد في إفريقيا وعلى مستوى العالم. بحيث يوجد مرشح رئاسي واحد، نميري، ويقتصر اختيار الناخب على التصويت بنعم أو لا. كانت النتائج المعلنة عن هذه الانتخابات الرئاسية تأتي بالموافقة (نعم) بنسبة هائلة. في عام ١٩٧٧، على سبيل المثال، أدلى ٥,٦٧٢,٥٠٦ بصوتهم: ٥,٦٣٠,٠٢٦ صوتاً لصالح نميري و٤٨,٣٧٨ ضده^{٢٠}. ومثلما هو الحال مع الانتخابات الليبرالية التي أجرتها الأحزاب التقليدية، تم تنظيم هذه الانتخابات وإدارتها أيضاً من قبل موظفي الخدمة المدنية. لكن مورس عليهم ضغط كبير لضمان مشاركة عالية للناخبين وتحقيق أغلبية ساحقة. يبدو أن هذه الانتخابات الرئاسية تضمنت تزويراً صارخاً للأصوات من خلال حشو صناديق الاقتراع وتضخيم نتائج الفرز.^{٢١}

تضمنت انتخابات مجلس الشعب (اسم البرلمان وقتها) بعض المنافسة، رغم أنه كان يتعين الموافقة على جميع المرشحين من قبل الحزب الحاكم الوحيد، الاتحاد الاشتراكي. جاء تنظيم هذه الانتخابات بشكل مختلف كلياً عن الانتخابات الليبرالية السابقة: كانت جهداً مقصوداً لكسر ما نُظر إليه حينها على أنه تصويت عشائري وطائفي. كانت الأنظمة الاستبدادية في السودان أكثر راديكالية في طموحاتها الاجتماعية والاقتصادية من الحكومات البرلمانية^{٢٢}. اختلف النظام قليلاً بمرور الوقت، لكن مبدأ التمثيل كان ثابتاً. كان حوالي ثلث المقاعد عبارة عن دوائر انتخابية جغرافية، والتي لا تزال تُقرر على أساس نظام الفائز الحاصل على أكثر الأصوات. بينما حُصص حوالي الثلث الثاني من المقاعد لقطاعات أنتخب من المحافظات من قبل مجموعات معينة: مزارعون، ومهندسون، وأطباء، وغيرهم. جاء انتخاب ثلث المقاعد الأخرى من قبل مؤسسات الحكومة المحلية، والتي أعيد تشكيلها بالكامل في هيكل هرمي يتكون من طبقات متعددة، بحيث يختار

كل مستوى أدنى أعضاء المستوى الأعلى. بالنسبة لأولئك الذين رأوا في الانتخابات البرلمانية الليبرالية ممارسة تمثيلية يتبع فيها الناخبون الريفيون أوامر رعاتهم القبليين والدينيين، كان هذا النظام هو الحل، كونه ينتج مشاركة شعبية حقيقية، فضلاً عن إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.^{٢٣}

يتوفر القليل من البيانات الوثائقية المتعلقة بهذه الانتخابات، ولا يوجد سجل شامل أو متسق للنتائج. لا يوجد سوى أدلة غير مؤكدة للمشاركة والنتائج. تشير المقابلات التي أجريت بأثر رجعي مع المشاركين في ذلك الوقت إلى أنّ مرحلتي التسجيل والاقتراع في هذه الانتخابات كانتا بعيدة كل البعد عن المعايير الدولية: اعتمدت أرقام التسجيل واستندت على القوائم المستخدمة لتوزيع الحصص الغذائية؛ مما يُسهّل التلاعب بأرقام التصويت بشكل مباشر أو حتى اختراعها بالكامل^{٢٤}. تشير السجلات الأرشيفية المجرأة إلى مستويات منخفضة للغاية من المشاركة في بعض الانتخابات القطاعية.

ومع ذلك، لم تكن هذه الانتخابات بلا معنى، فقد شارك أناس حقيقيون في الإدلاء بأصواتهم. بالنسبة للمجتمع الدولي، أكدت الانتخابات الرئاسية على شعبية النظام الحاكم بطريقة - مهما كانت موضع شك واضح - كانت شائعة في ذلك الوقت. يمكن الشك في التقارير القائلة أنّ حوالي خمسة ملايين شخص شاركوا في انتخابات عام ١٩٧٧، لكن أعداداً كبيرة خرجت للتصويت، ربما تم تشجيعها أو مورس ضدها التهيب من قبل مسؤولي الحزب المحليين وموظفي الخدمة المدنية. أما بالنسبة للجمهور المحلي، يمكن أن تكون الانتخابات عرضاً لقدرة الدولة على الوصول إلى الناس، حتى ولو حدثت بطريقة شاذة.

كانت هذه الانتخابات وسيلة لهندسة تغيير اجتماعي من نوع معين. أي تقويض التسلسلات الهرمية التي يسيطر عليها الأفراد الأثرياء، وإعادة توزيع السلطة والثروة على نطاق أوسع. على الرغم من هذه النوايا، يبدو أنها لم تكن النتيجة، بالنظر إلى أنّ التجار وملاك الأراضي الأثرياء غالباً ما أبلوا بلاءً حسناً في الانتخابات^{٢٥}. سُمح لموظفي الخدمة المدنية بالترشح في الانتخابات، حيث ساعدتهم مزاياهم التعليمية ومعرفتهم بالعمليات البيروقراطية بالفوز^{٢٦}. قدمت الانتخابات وسيلة للتنافس بين فصائل وأعضاء الاتحاد الاشتراكي وإظهار الولاء للنظام، إما عن طريق حشد الناخبين من أجل نميري أو من خلال الترشح. كما أنها وفرت طريقة لتأكيد والإبقاء على الوضع الراهن داخل المجتمع، حيث أثبتت القادة المحليين والناخبون قدرتهم على مقاومة محاولة قلب التسلسلات الهرمية القائمة^{٢٧}. أتاح انتخاب أعضاء مجلس الشعب (حتى عبر عملية انتخابية إشكالية) للأفراد الوصول إلى الموارد وتوفير منصة للتحديث نيابة عن مجتمعهم.

بينما كانت الانتخابات عرضاً على المستوى القومي، فقد استمرت أيضاً في كونها جزءاً من السياسات المحلية للمكانة الاجتماعية المتنافسة في جميع أنحاء السودان. قد تكون ديناميكيات تلك السياسات قد تغيرت قليلاً فيما يتعلق بالماضي، لكنها لم تنقلب مثلما أمل المتحمسون لهذا النظام الانتخابي الجديد.

^{٢٣} Timothy Niblock, 'A new political system in Sudan', African Affairs ٢٩٣:(١٩٧٤) ٧٣.

^{٢٤} Willis and al-Battahani, "'We changed the laws'", ٢٠٦-٢٠٧.

^{٢٥} Niblock, 'A new political system', ٤١٧.

^{٢٦} al-Assam, 'Bureaucracy and development', ٤٠.

^{٢٧} Ahmed al-Shahi, 'Traditional politics and a one-party system in northern Sudan', Bulletin (British Society for Middle Eastern Studies) ١٩٧٩(١/٦).

^{٢٠} 'Numayri elected president for a second term', Cairo MENA, ٢٠ April ١٩٧٧, Foreign Broadcast Information Service (FBIS-MEA-٠٧٦-٧٧-). <https://www.readex.com/products/foreign-broadcast-information-service-fbis-daily-reports/١٩٩٦-١٩٤١-> Accessed ٣٠ July ٢٠٢١.

^{٢١} Willis and al-Battahani, "'We changed the laws'".

^{٢٢} Ali and el-Battahani, 'Sudan: colonial heritage', ٢٩٣.

الانتخابات في ظلّ حكم حزب المؤتمر الوطني

نظم نظام البشير أربع انتخابات قوميّة: في أعوام ١٩٩٦، و٢٠٠٠، و٢٠١٠، و٢٠١٥. وشهدت جميعها اقتراع مباشر لرئاسة الدولة وتصويت لانتخاب مجلس وطني تمثيلي. قاطع قادة الأحزاب التقليدية كل هذه الانتخابات - في بعض الحالات بعد تردد كبير - وأصروا على أنها ليست أكثر من تجميل لواجهة الحكومة، ومجرد تظاهر بالديمقراطية^{٢٨}. بالتأكيد كان مدى الخيار محدود في هذه الانتخابات، بينما اتسعت وسائل الترهيب والإكراه. ومع ذلك، فإن التلميح بأن غاية النظام من هذه الانتخابات كان مجرد خداع المجتمع الدولي يخطئ الهدف. لم تجر انتخابات ١٩٩٦ و٢٠٠٠ لمحاولة إرضاء المانحين الدوليين. على العكس من ذلك، كان نظام البشير معاديًا بشكل علني للولايات المتحدة خلال هذه السنوات، ولم يسع لإقناع أحد بأنه "ديمقراطي" بالمعنى الغربي لهذا المصطلح.

على الرغم من أن الانتخابات قد أجريت مع هدف جزئي يركز على المجتمع الدولي، كان الهدف الأساسي هو إظهار قدرة الدولة، داخليًا وخارجيًا، وتأكيد وجود نموذج سياسي بديل قائم على الإسلام^{٢٩}. كان الضغط والمشاركة الدوليّان (والخطاب الصريح للديمقراطية على أسس ليبرالية) من سمات الانتخابات التالية في عام ٢٠١٠، وإن كان تأثيرها محدودًا على العملية. في عام ٢٠١٥، وبدون دعم دولي يُذكر، أجرى النظام الانتخابات وفاز بها. سعى النظام الحاكم، مرة أخرى، لتحقيق أهدافه السياسية الخاصة بدلًا من تحقيق مطالب مدفوعة بالضغط الخارجي، هذا لا ينفي أنّ النظام كان حريصًا على نيل موافقة مراقبي الانتخابات من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد).

قد يُنظر إلى مسار هذه الانتخابات الأربعة على أنها عملية تطور ضمرت جزئيًا لجهاز سياسي أدرج الانتخابات كعنصر واحد ضمن سياسة أوسع لتسيخ النظام في الحياة اليومية. أصبح حزب المؤتمر الوطني (ليس فقط الحزب الذي أنشئ رسميًا في عام ١٩٩٨، ولكن أيضًا المنظمات النسائية المتعددة على المستوى المحلي، والكيانات المجتمعية التي تتشابك بشكل لا ينفصم مع الحزب والنظام) شديد البراعة في استخدام الانتخابات والفوز بها. نما هذا الجهاز السياسي وتوطد في السنوات المزدهرة نسبيًا التي بدأت باتفاقيات مشاكوس في عام ٢٠٠٢، وبلغت ذروتها في فترة اتفاق السلام الشامل من ٢٠٠٥-٢٠١١.

تأسيس النظام: انتخابات ١٩٩٦ و ٢٠٠٠

مثلما هو الحال مع نظام نميري في السبعينيات، كان البشير وحلفاؤه، في التسعينيات، واضحين في رفض الانتخابات البرلمانية الليبرالية. وجادلوا بأن هذه الانتخابات أفسدتها المشاعر القبلية أو الطائفية، ولم تساهم في إرساء مشاركة شعبية حقيقية. استخدم قادة النظام الحملات الانتخابية للتنديد بالسياسيين السابقين باعتبارهم من الباحثين عن مصالحهم الذاتية. كما قال البشير مخاطبًا مسيرة خلال عام ١٩٩٥:

^{٢٠} "البشير يبحث على انتخاب مرشحين أقوياء"، إذاعة جمهورية السودان، ١٨ يناير ١٩٩٥، FBIS-NES-٩٥-٠١٣.

^{٢١} يوسف البداوي، صحيفة السودان الحديث ١٧ فبراير ١٩٩٦.

^{٢٢} "البشير يشيد ببدء العملية الانتخابية"، إذاعة جمهورية السودان القومية، ٨ مارس ١٩٩٥، FBIS-NES-٩٥-٠٦٠.

^{٢٣} FBIS NES٢٠٨-٩٥٠، الحكومة تشرع في إعداد سجل دائم للناخبين"، إذاعة الوحدة الوطنية، ٢٥ أكتوبر ١٩٩٥ ١٩٩٥ ٣٣

^{٢٤} جريدة الصحافة، ٩ ديسمبر ٢٠٠٠. أرقام انتخابات عام ١٩٩٦ مريكة. بينما تقول التقارير في وقت ما عن وجود ٩.٧ مليون ناخب مسجل، قالت تقارير لاحقة أن الإقبال ٥.٥ مليون ناخب، واصفة إياه بنسبة ٧٢ في المائة من الناخبين.

نريد أن تكون هذه الانتخابات مختلفة عمّا سبق. وعد المرشحون الناس في الانتخابات السابقة ببناء المدارس، والطرق، والآبار، وغيرها من الخدمات. ولكن بمجرد وصول النائب المرشح إلى الخرطوم، سوف يستخدم [أو تستخدم] المنصب لخدمة نفسه فقط [أو نفسها]. يجب على كل مواطن أن ينتخب أفرادًا أقوياء وجديرين بالثقة، يعبرون عن آماله وتطلعاته وتوجهاته.^{٢٠}

في إدانتهم للأحزاب والسياسيين التقليديين، ردد قادة ما أطلق عليه أحيانًا "الحركة الإسلامية" صدى انتقادات القوى الحديثة. وتشابه نهجهم الأول في انتخابات عام ١٩٩٦، من بعض النواحي، مع ذلك الذي طرحه نميري. وجود رئيس منتخب بشكل مباشر لإظهار شعبية النظام، بالتزامن مع انتخابات للمجلس الوطني (اسم البرلمان حينها). سيُنتخب أعضاء المجلس الوطني بطريقتين: بشكل مباشر على أساس جغرافي (٢٧٥ مقعدًا)، وبشكل غير مباشر من خلال نظام الحكومة اللامركزية (١٢٥ مقعدًا). ستُنشأ المقاعد المنتخبة بشكل غير مباشر من المؤتمرات الأساسية على المستوى المحلي، والتي تنتخب اللجان الشعبية، ثم من خلال سلسلة من المجالس الوسيطة على المستوى القومي.

كان القصد من النظام بأكمله تشجيع ما طُرح على أنه مبادئ ديمقراطية إسلامية تقوم على التشاور والتوافق. لم يتضمن هذا الطرح وجود أحزاب سياسية. بدلا من ذلك كان كُلم مرشح هو فرد قائم بذاته. إذا تمكن سكان دائرة جغرافية من الاتفاق على مرشح دون الحاجة إلى التصويت يُعتبر الأمر نجاحًا. تشكلت في بعض الأماكن لجان مصالحة لتشجيع هذا التوافق^{٢١}. كان التركيز على المشاركة والانخراط الشعبيين باعتبارها وسائل لإظهار ليس فقط شعبية النظام، ولكن قدرته على إعطاء صوت للشعب بطرق لم تفعلها الانتخابات الليبرالية السابقة. كانت هذه، على حد تعبير البشير، «تجربة سياسية»^{٢٢}.

سبقت انتخابات عام ١٩٩٦ تنبؤات مفعمة بالتباهي بإقبال ساحق. وفي أعقاب المشاكل المتعلقة بتسجيل الناخبين^{٢٣} وانتخابات مجالس الولايات في عام ١٩٩٥، كانت المهمة الأولى المعلنة للمفوضية العامة للانتخابات، المنشأة حديثًا، هي تطوير نظام جديد لتسجيل الناخبين. لذا تأجل الاقتراع عدة مرات. في النهاية، تم الحشد لعملية الترشيح والحملات في فترة أربعة أسابيع.

بعد أن قامت المفوضية العامة للانتخابات بتشجيع وجود مرشحين كُثر للرئاسة (بروح تعظيم المشاركة)، جاءت وأعلنت أن عددًا كبيرًا تقدم بطلب الترشيح فيما اقتنع البعض بالانسحاب. اكتفت أوراق الاقتراع بوضع رموز دون أسماء، فيما يحمل الافتراض بعدم وجود وقت طباعة أوراق الاقتراع بأسماء. جاءت نسبة المشاركة الأولية للناخبين شديدة الانخفاض، سواء كان ذلك بسبب هذه المشاكل، أو لأن الأحزاب التقليدية حثت أنصارها على مقاطعة العملية برمتها. لا يوجد سجل موثوق للعدد ونسبة الإقبال النهائي. تشير رواية لاحقة إلى أن العديد من الناخبين أفسدوا أوراق اقتراعهم عن عمد، رغم ذلك تجاهلت السلطات هذا الأمر في الإعلان العام للنتائج^{٢٤}.

^{٢٨} "Opposition leader on presidential vote", BBC World Service, ١٣ February ١٩٩٦, FBIS-NES-٢١-٩٦٠.

^{٢٩} صحيفة السودان الحديث، ١٨ مارس ١٩٩٦.

وبحسب ما ورد فإن حُمس المقاعد الجغرافية فاز فيها مرشحين بالإجماع، بسبب وجود مرشح واحد فقط. كما لا توجد أرقام إجمالية للإقبال في اقتراع المجلس الوطني. وبخصوص الاقتراع الرئاسي، أفادت التقارير أن ٥,٥٢٥,٢٨٠ ناخبًا قد أدلوا بأصواتهم، وهي نسبة مشاركة أكثر تواضعًا بكثير مما توقعه النظام، ولكن ورد أنهم يمثلون ٧٠ في المائة من المسجلين للتصويت. يُزعم أن البشير حصل على ٤,١٨١,٧٨٤ من هذه الأصوات، أو أقل بقليل من ٧٦ في المائة من المجموع الكلي.^{٣٥}

من المحتمل أن تكون هذه الأرقام قد تم تضخيمها من خلال تلاعب مباشر على الأقل في الأعداد والتعداد. لكن هذا لا ينفي أنّ عددًا قليلًا من الأشخاص أدلوا بأصواتهم، سواء من خلال تشجيعهم أو تخويفهم من قبل اللجنة الشعبية في الأحياء، أو من قبل المنظمات النسائية المحلية، وكيانات المجتمع الأخرى (جمعيات المستأجرين أو الشرطة الشعبية)، والتي أصبحت الحركة الإسلامية بارعة في استغلالها^{٣٦}. يبدو أن ادعاءات قادة المعارضة في المنفى بأن ٩٥ في المائة من الناخبين قاطعوا الانتخابات مبالغ فيها.^{٣٧}

شهدت انتخابات ١٩٩٦ بداية ظاهرة مهمة. بدأ الرجال ذوو النفوذ المحلي (سواء أصحاب السلطة العرفية أو الأثرياء)، ممن أعلنوا في السابق دعمهم لأحد الأحزاب التقليدية، في الانحياز إلى نظام البشير. كان منطقتهم بسيط. إذا كانت الدولة في يد الحركة الإسلامية، فإن دورهم كرعاة وحماة (ناهيك عن مكانتهم وثروتهم) يعتمد على بناء علاقة مع الحركة الإسلامية. سعى نميري لقلب التسلسلات الهرمية المحلية من خلال الانتخابات وفشل. على النقيض من ذلك، سعى نظام البشير إلى دمج تلك التسلسلات الهرمية في مجموعة متشابكة متزايدة الكثافة من الهياكل المحلية التي ارتبطت جميعها بالدولة والحركة الإسلامية. وقد أصاب قدر من النجاح في ذلك. يُنظر إلى هذا التشجيع على السلطة العرفية والهوية القبليّة على أنه سياسة تقسيم متعمدة ومدروسة بعناية^{٣٨}. قد يُنظر إليه بشكل أكبر على أنه وسيلة براغماتية هدفها دمج السياسة المحلية في السياسة القومية.

جاءت انتخابات السودان في عام ٢٠٠٠ بفعل الانقسام داخل الحركة الإسلامية. تمحور هذا الانقسام إلى حد كبير حول موقع ونفوذ حسن الترابي، وكانت نتائجه سقوطه الدراماتيكي من موقعه المهيمن في الحركة الإسلامية. تردد صدى هذا الانقسام في جميع المؤسسات المحلية التي بنتها الحركة الإسلامية، والتي أعيد تشكيلها حول الحزب الجديد الذي تشكل خلال عملية الانقسام، أي حزب المؤتمر الوطني. ظل بعض النشطاء موالين للترابي، وشجبوا أنصار البشير باعتبارهم انتهازيين لم يكونوا مخلصين في التزامهم بالإسلام. لكن بشكل عام، أصبحت المؤسسات المحلية للحركة الإسلامية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالدولة والأجهزة الأمنية، لدرجة أنها حولت دعمها بالكامل لحزب المؤتمر الوطني.

أجريت انتخابات عام ٢٠٠٠ في ظل نظام انتخابي منقح شهد تغييرين رئيسيين. أولاً، سُمح للأحزاب السياسية الأخرى بالمنافسة، على الرغم من رفض معظمها القيام بذلك. ثانيًا، وجود ممثلات للمرأة من بين الأعضاء المنتخبين بشكل غير مباشر في المجلس الوطني (٩٠ من أصل ٣٦٠)، بالإضافة إلى الخريجين والمهنيين. كانت هذه الانتخابات موثقة بشكل

سيئ أكثر من سابقتها. كما أعيد انتخاب العديد من أعضاء المجلس الوطني المنتخبين مباشرة دون معارضة، مع عدم وجود أرقام موثوقة للإقبال في تلك الانتخابات.

أعلن حزب المؤتمر الوطني فائزًا بأغلبية ساحقة في انتخابات المجلس الوطني، حيث حصل على ٣٥٥ مقعدًا من ٣٦٠ مقعدًا (الخمسة البقية ينتمون لقوائم مستقلة). كان عدد المرشحين للرئاسة أقل بكثير مما كان عليه في عام ١٩٩٦ (خمس فقط مقابل أربعين) لكن النظام بذل جهدًا، وإن كان هزليًا، لضمان أن يكون أحد المرشحين الآخرين على الأقل ذي اسم ومكانة معروفة. وفي النهاية استطاعوا إقناع الرئيس السابق الكهل نميري بالترشح. زعمت النتائج الرسمية أنّ البشير فاز بنسبة أكبر من الأصوات مما كانت عليه في عام ١٩٩٦. بنسبة ٨٦ في المائة من مجموع الأصوات.^{٣٩}

من الممكن أنّ تكون هذه الأرقام مزورة كما في عام ١٩٩٦. لكن مهما كانت مزورة، كان للانتخابات أهمية سياسية. هي لحظة يتوقع خلالها أو يُطلب من الناس العاديين أن يخرجوا للتصويت من أجل إثبات ولائهم للجنة الشعبية، أو منظمة المرأة المحلية، أو لجنة المستأجرين. كان لهذه المؤسسات نفوذ كبير، حيث بإمكانها، وهو ما حدث بالفعل، المساعدة في الحصول على الرعاية الصحية الحكومية، والتعليم، والسلع الأساسية. بالنسبة لموظفي تلك المؤسسات المحلية، ممن عملوا في هذه اللجان، ووزعوا الطعام والملابس، ودققوا في جيرانهم للتأكد من ولائهم، ضمنت لهم أدوارهم الصغيرة علاقات مباشرة مع النافذين، كما منحتهم إمكانية التواصل الشخصي مع المنتخبين في المجلس الوطني.

اتقان الاستبداد الانتخابي: ٢٠١٠

ألغيت الانتخابات المقرر إجراؤها عام ٢٠٠٥ بسبب اتفاق السلام الشامل بين حكومة المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. أجريت الانتخابات في عام ٢٠١٠ حسب مقررات اتفاق السلام الشامل، وهي إلى حد بعيد الأكثر توثيقًا في تاريخ السودان. يعكس النظام الانتخابي الجديد المستخدم في عام ٢٠١٠، والإطار القانوني المرتبط به، درجة كبيرة من التشاور والمشاركة الدولية. جرى تعديل انتخابات المجلس الوطني من خلال دمج المقاعد الجغرافية مع عنصر التمثيل النسبي: انتخاب ٢٥ في المائة من الأعضاء من قوائم النساء التي قدمتها الأحزاب؛ ونسبة ١٥ في المائة أخرى من القوائم الحزبية العامة^{٤٠}. قرار إجراء هذه الانتخابات القومية بالتزامن مع انتخابات مجالس الولايات (التي احتوت أيضًا على عنصر التمثيل النسبي)، بالإضافة إلى انتخاب حُكام الولايات، خلق تحديات كبيرة من حيث المهام اللوجيستية - طباعة أوراق الاقتراع ونقلها إلى المراكز - وفي عملية التصويت، حيث كان على كل ناخب الإدلاء في ثمانية أوراق اقتراع (و١٢ بطاقة اقتراع في الجنوب الذي يملك مجلس منفصل لانتخابه).

أنشئت هيئة جديدة لإدارة الانتخابات، تحت اسم المفوضية القومية للانتخابات (NEC)، مما يعكس المعايير الدولية إلى حد ما. تلقت العملية الانتخابية بأكملها قدرًا

^{٣٩} European–Sudanese Public Affairs Council, 'Democracy in Sudan. The December ٢٠٠٠ Presidential and Parliamentary Elections', London: European–Sudanese Public Affairs Council, ٢٠٠١. Accessed ١٠ June ٢٠٢١, http://www.espac.org/presidential_pages/presidential_parliamentary.asp.

^{٤٠} تم وصف النظام بالتفصيل في Marc Gustafson, 'Electoral Designs: Proportionality, representation, and constituency boundaries in Sudan's ٢٠١٠ elections', London: Rift Valley Institute ٢٠١٠. هناك أيضًا جداول موجزة مفيدة توضح المستويات المتعددة وأنظمة الانتخابات في Paula Christina Roque, 'Sudan elections: inaugurating the last unified political order?', African Security Review ٢/١٩ (٢٠١٠): ٤٨–٥١ and in Democracy Reporting International, 'Assessment of the Electoral Framework Final Report Sudan', Berlin: Democracy Reporting International, ٢٠٠٩, ٢٨.

^{٣٥} "إعلان رسمي عن انتخاب البشير"، إذاعة جمهورية السودان، ٢٣ مارس ١٩٩٦، FBIS-NES، ٩٦-٥٨٠٠.

^{٣٦} صحيفة السودان الحديث ١٣ مارس ١٩٩٦ ٣٦

^{٣٧} السودان: المعارضة تقول إن ٢٩٥ من الناخبين يقاطعون الانتخابات"، وكالة فرانس برس، ٢٤ مارس ١٩٩٦، FBIS-NES، ٩٦-٥٨٠٠.

^{٣٨} Ali Ibrahim Hayder, 'Whither Sudan?', Contemporary Arab Affairs ٢٠١٤ (٣/٧).

كبيراً من الدعم المالي، وشاركت العديد من المنظمات الدولية والخبراء أثناء سير العملية. من الصعب تحديد رقم دقيق للدعم الإجمالي، ولكن يشير أحد المصادر إلى دعم دولي بقيمة ٩١ مليون دولار أمريكي لانتخابات عام ٢٠١٠.^{٤١} هذا إلى حد كبير بسبب اعتبار الانتخابات فرصة لإرساء الديمقراطية: جزءاً من رؤية اتفاق السلام الشامل هو احتمال مستقبل تأسيس السودان موحد بحكومة مدنية مستقرة وخاضعة للمساءلة^{٤٢}. لكن الانتخابات تحولت إلى موقعاً بهدف تحقيق تسوية سياسية ضمنية، اتفق خلالها حزبي المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على تقسيم السودان بينهما^{٤٣}. كانت نتيجة الانتخابات انتصاراً ساحقاً لحزب المؤتمر الوطني في شمال السودان، وللحركة الشعبية لتحرير السودان في ما صارت الآن دولة جنوب السودان. لم تكن هذه نتيجة مفاجئة، لا سيما بعد أن سحبت الحركة الشعبية لتحرير السودان مرشحها الرئاسي قبل الانتخابات مباشرة.

رافق سير العملية الانتخابية إشكاليات عميقة. وكما جاء في تقرير بعثة المراقبة من مركز كارتر، فإنّ "التخطيط... لم يكن كافياً، مع غياب ملحوظ لتوعية الناخبين، والانتشار الواسع للمخالفات أثناء مراحل الاقتراع، والعد، والفرز، مما قوّض مصداقية التصويت"^{٤٤}. يمكن وصف العديد من سمات انتخابات ٢٠١٠ بأنها ممارسات خاطئة من حيث المعايير الدولية. سيكون من السهل رؤية هذه الحالات على أنها مجرد غش: وسائل هدفها الالتفاف على الإجراءات الانتخابية من أجل الحصول على نتيجة مدهشة. هناك أدلة جيدة على وجود بعض الغش البسيط؛ مثل حشو صناديق الاقتراع واستبدال أرقام النتائج في مرحلة العد والفرز. كما كان هناك بعض الشكوك في أنّ المفوضية القومية للانتخابات تعاني نقصاً مُتعمداً في الموارد يمنعها من التصرف بطريقة مستقلة.^{٤٥}

ومع ذلك، ومثلما قلنا في التجارب السابقة، كانت انتخابات ٢٠١٠ أكثر من مجرد ديكور من أجل تحقيق الأرقام. ركزت الانتخابات على استخدام وتحسين المؤسسات المحلية التي رسخت النظام، والتأكيد من نقطة رئيسية، وهي قدرة تلك المؤسسات على أن تكون الوسيط الفعال الوحيد في العلاقة مع الدولة. وهو ما يوضحه أحد المرشحين السابقين لحزب المؤتمر الوطني، في وصفه لأهمية لجنة حملته الانتخابية، والتي استخدم أعضاؤها علاقاتهم الشخصية وسمعته لكسب "ثقة الشعب"، وإقناعهم بأنه سيكون وسيطاً يسهل الوصول إليه وفعالاً في النيابة عنهم أمام الدولة.^{٤٦}

كان هذا في وقت تتمتع فيه الدولة بموارد رعاية ضخمة، ويرجع ذلك جزئياً إلى دخلها من صادرات النفط، بالإضافة إلى موارد عملية اتفاق السلام الشامل. أنفقت مبالغ طائلة على خلق وظائف صغيرة، إلى جانب مجموعة جديدة من العمال بأجر ممن لديهم سبب

في ولائهم للنظام^{٤٧}. أصبحت العمليات الرسمية للانتخابات (التسجيل والاقتراع)، وكُلّ الحملات الانتخابية، مظاهر تبرز هيمنة حزب المؤتمر الوطني على هيكل دولة الرعاية والمحسوبية.

وقد نتج عن التمويل والدعم التقني المقدمان من المجتمع الدولي برنامجاً أكثر طموحاً لتعيين وتدريب موظفي الانتخابات مما كان عليه الحال في الانتخابات السابقة. من الناحية النظرية، لم يعد استخدام الموظفين الحكوميين العاملين كمسؤولين انتخابيين مسموحاً به، على الرغم من احتمال حدوثه في بعض الأماكن. بدلاً من ذلك، تم تعيين المتقاعدين مؤخرًا من الإداريين، وضباط الشرطة، والمعلمين لشغل مناصب عليا في إدارة الانتخابات^{٤٨}. قد يكون من المغري اعتبار أنّ تعيين هؤلاء الموظفين قد جرى تنسيقه مركزياً إلى حد ما من قبل النظام أو الأجهزة الأمنية. لا يبدو أن هذا هو ما حدث بطريقة مباشرة، على الأقل في الشمال. فبعض هؤلاء الموظفين أُجبر على التقاعد أثناء حملة التطهير الإسلامي في التسعينيات. كان مزيج الخبرة الإدارية مع وجود روابط وعلاقات محلية هو المهم في سمات المتقاعدين الذين أوصى بهم الأصدقاء، أو الزملاء السابقون، أو العائلة، الذين لا يزالون يعملون لدى الحكومة.^{٤٩} كما أوضح أحد الصحفيين الذين أجريت معهم مقابلة:

معظم أفراد اللجنة من متقاعدي الشرطة، يفتقرون لحماس الشباب، وجُلّ اهتمامهم هو المكافأة المالية التي يحصلون عليها، ولا يهتمون بنزاهة الانتخابات^{٥٠}. قد يكون هذا الرأي نوعاً من المبالغة، ولكنه مدعوم بتعليق عضو سابق في فريق عمل المفوضية، يعمل مدرساً وكان ضابط شرطة سابق، كما هو الحال مع العديد من الموظفين الآخرين خلال انتخابات ٢٠١٠. يعلق قائلاً: "لم يكن من واجبنا فهم قانون الانتخابات. اقتضى عملنا أداء العملية الإدارية فقط."^{٥١}

كان هيكل إدارة الانتخابات بالغ التعقيد. في الأعلى توجد المفوضية القومية للانتخابات، ثم لكل ولاية لجنة انتخابات عليا (SHEC). استخدمت هذه اللجان سلطتها لإنشاء لجان فرعية متعددة، بلغت في بعض الحالات تشكيل لجنة لكل دائرة انتخابية. عملت هذه اللجان الفرعية مع الضباط المعيّنين العائدين من المعاش (على مستوى الولاية) وموظفي الانتخابات (على مستوى الدائرة الانتخابية) لتوظيف طبقة أخرى من الموظفين المؤقتين يعملون في تسجيل الناخبين وكموظفي اقتراع. كان رؤساء مراكز الاقتراع إلى حد كبير من موظفي الخدمة المدنية والمعلمين المتقاعدين، أو "رجال ونساء عقلانيين ومُنضبتين"، كما قال أحد من وظّفهم^{٥٢}. أما معظم موظفي التسجيل والاقتراع المؤقتين فهم من حديثي التخرج. ضمت هذه المجموعة عدد كبير من النساء، قد يُنظر إلى وجودهنّ على أنه لفئة مصممة للمتفرجين الدوليين، الذين كانوا سعداء بالفعل. ويمكن اعتباره أيضاً استجابة عملية للحاجة إلى تعبئة الناخبات أو كخيار متعمد لموظفات الاقتراع، اللاتي قد يتعرضن بسهولة أكبر للترهيب من قبل الموظفين الذكور الأعلى مرتبة.

^[1] Scanteam, ‘Democracy Support through the United Nations. Report ٢٠١٠/١٠. Evaluation. Sudan Case Report’, Oslo: Norwegian Agency for Development Cooperation, ٦,٢٠١٠. Accessed ٩ June ٢٠٢١, https://www.oecd.org/countries/sudan/٤٨٠٨٥٧٢٦.pdf. A former NEC official suggests a much higher figure—around USD ٣٠٠ million: interview with former NEC official, Khartoum, ١٨ March ٢٠٢١.

^[2] Democracy Reporting International, ‘Assessment of the Electoral Framework’, ٦.

^[3] Giorgio Musso, ‘Electoral politics and religious parties in Sudan: an analysis of the April ٢٠١٠ election’, African Conflict and Peacebuilding Review ٦١ (٢٠١٢) ١/٢; and Justin Willis, ‘Sudan’s elections: voting for authoritarians’, Africa Review ٢٠١١) ١/٣).

^[4] Carter Center, ‘Observing Sudan’s ٢٠١٠ National Elections’, Atlanta, GA: Carter Center, ٢,٢٠١٠.

^[5] Scanteam, ‘Democracy Support through the United Nations’.

^[6] مقابلة مع مرشح سابق لحزب المؤتمر الوطني، نيالا، ١٠ مايو ٢٠٢١.

ومع ذلك، يمكن اعتبار انتخابات عام ٢٠١٠ تمهينًا واسعًا، حيث تم تعيين حوالي ١٠٥,٠٠٠ موظف في جميع أنحاء البلاد.^{٥٣}

كان تعيين الموظفين تمهينًا رئيسيًا في رعاية الدولة ومحسوبيتها. ومع ذلك، فقد حدث هذا من خلال توسط الشبكات المحلية التي كانت هي نفسها جزءًا من المؤسسات المحلية التي تطورت في ظلّ النظام. في بعض الأحيان كان للسلطات العرفية واللجان الشعبية دور غير رسمي، لكنه مهم في ترشيح أو الموافقة على تعيين الموظفين. بمجرد تعيينهم، وجد موظفو الانتخابات أنفسهم يعملون بشكل وثيق مع المؤسسات التي أنشأها النظام وطورها. اعتمد التسجيل بشكل كبير على اللجان الشعبية، التي قدمت شهادات هوية للناخبين المحتملين. كما اعتمدت على الإدارة المحلية، بما في ذلك السلطات العرفية. وفقًا لمسؤول انتخابي سابق، قدمت الإدارة المحلية، في بعض الحالات، قوائم الأسماء المطلوب تسجيلها: "تم التسجيل بدون إحصار وثائق وأوراق هوية. واكتفوا بوجود شيخ الحي أو رئيس البلدية في تسجيل الأسماء".

^{٥٤} وفي غياب سجل مدني شامل، ضمّ كل مركز اقتراع موظف واحد أو أكثر من السكان المحليين المطلعين الذين رشحهم المجتمع، وهم ينتمون إما إلى السلطات العرفية أو اللجان الشعبية. كانت مهمتهم هي تأكيد أن الناخب هو صاحب البطاقة التي يحملها. من الواضح أن هذا الدور كان بابًا واسعًا لإساءة استخدام السلطة والفساد.

مثلما تضمنت العملية الانتخابية الرسمية إعادة التأكيد على أهمية المؤسسات المحلية في سيطرة حزب المؤتمر الوطني، كان للحملات تأثير مماثل. كان من الصعب تمييز حدود الهياكل المحلية لحزب المؤتمر الوطني، وإدارة الحكم المحلي، والسلطة العرفية، ومنظمات المجتمع المدني التي يراها النظام. في أي مجتمع لعب نفس الأشخاص أدوارًا متعددة. حشدوا الناس للمسيرات والليالي السياسية. انتقلوا من منزل إلى منزل لبناء الدعم. نظموا توزيع التبرعات الخيرية من جهة الحكومة أو المرشحين. استأجروا حافلات لإحصار الناخبين إلى مراكز الاقتراع وتزويدهم بوجبات طعام خفيفة. وكما قال أحد مراقبي الانتخابات المحلية:

النظام الحاكم موجود في مراكز التسجيل والاقتراع... هناك سيطرة من قبل المؤتمر الوطني. اللجان الشعبية كانت حاضرة. قدموا الضيافة للناس. جلبوا الناخبين. أقاموا مراكز التسجيل والاقتراع وعملوا داخلها لتمييز أعضاء الحي من الغرباء.^{٥٥}

كانت المنافسة على الترشح ضمن قائمة حزب المؤتمر الوطني شيئًا حقيقيًا وإن كانت مقيدة، مع توسط الرعاة المحليين في الصفقات المحلية بين المنافسين المحتملين. حيث كُوفئ من تنحوا جانباً من أجل وحدة الحزب بوظائف أو عقود حكومية أو منح دراسية لأنفسهم ومؤيديهم^{٥٦}. كما سعى ذوو النفوذ المحلي، ممن تحالفوا سابقًا مع حزبي الأمة أو الاتحادي الديمقراطي، إلى اقتناص أدوار في حزب المؤتمر الوطني، مما يؤكد الانهيار الوشيك لشبكات الأحزاب التقليدية المحلية.^{٥٧}

^{٥٣} Scanteam, 'Democracy Support through the United Nations', ١٣.

^{٥٤} مقابلة مع مسؤول محلي، أم بدء، ٢٣ مارس ٢٠٢١، ومقابلة مع العمدة، نيالا، ١٩ أبريل ٢٠٢١.

^{٥٥} مقابلة مع مراقب محلي سابق في الانتخابات، أم بدء، ٢٩ مارس ٢٠٢١.

^{٥٦} مقابلة مع مرشح مستقل سابق، أم بدء، ٣٠ مارس ٢٠٢١؛ Abdel Ghaffar Ahmed, 'One Against All: The National Islamic Front (NIF) (and Sudanese Sectarian and Secular Parties)', Sudan Working Paper, Bergen: CMI (Chr. Michelsen Institute June ٩ Accessed ٢٠٠٨. <https://www.cmi.no/publications/one-against-all-the-national-islamic-front-nif-٣١١٥/>

^{٥٧} مقابلة مع الوكيل السابق للحزب، أم روابة، ١٥ أبريل ٢٠٢١؛ ومقابلة مع مسؤول سابق في حزب المؤتمر الوطني، نيالا، ١٩ أبريل ٢٠٢١.

استندت حملات من فازوا بترشيحات حزب المؤتمر الوطني على قدرتهم على التوسط مع الحكومة وتأمين الفوائد للدائرة الانتخابية. الأمر الذي يمكن تقديمه كدليل على التزام أخلاقي تجاه المجتمع من جانب المرشحين. وهو ما يلخصه مسؤول سابق في حزب المؤتمر الوطني: "هذه مطالب الشعب. كانوا بحاجة إلى مدارس. بحاجة لأبار تقضي على مشكلة عطشهم"^{٥٨}. أصبحت الانتخابات نفسها أداة رعاية قوية. فرصة للتمرن على التسلسل الهرمي للزبائنية على مستويات متعددة. من الأرملة التي ذهبت للتصويت لتأكيد مطالبتها الأخلاقية بالدعم الخيري من المنظمة النسائية، والعمدة الذي شجّع أفراد مجتمعه على حضور تجمع سياسي على أمل أن يضمن ذلك حفر آبار جديدة لهم، إلى المرشح البرلماني الذي استخدم كل نفوذه المحلي ووضعه واتصالاته الأسرية لكسب أصوات حزب المؤتمر الوطني، مع توقع أنه بمجرد دخوله البرلمان يمكنه / يمكنها مكافأة المجتمع ببناء طريق أو مدرسة، ومكافأة الأنصار بوظائف أو خدمات تجارية مقابل تمويل الحملة أو الدعم الشخصي^{٥٩}. ترشح عدد ضخم لانتخابات المجلس الوطني في عام ٢٠١٠، بمتوسط حوالي ٩ مرشحين لكل مقعد، مما يشير إلى جاذبية هذا الدور كوسيط.^{٦٠}

إلى جانب هذا التمرين في تأسيس دولة الرعاية، أتاحت الحملة الانتخابية والانتخابات فرصة إظهار سيطرة النظام على الأجهزة الأمنية. أعتقل الصحفيين الناقدين. وجد مرشحو ونشطاء المعارضة صعوبة في الحصول على إذن من الشرطة والإدارة المحلية لعقد اجتماعات. كان الاستخدام الحزبي للأجهزة الأمنية أكثر وضوحًا، وفي بعض الأحيان وحشيًا، في الولايات التابعة الآن لدولة جنوب السودان. اعتمد النظام الحاكم في الجنوب على أجهزته الأمنية بسبب افتقاره شبكة المؤسسات المعقدة التي طورها حزب المؤتمر الوطني في الشمال. لم يكن لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان الموارد ولا الوقت لإنشاء مثل هذه الشبكة. ومع ذلك، فإن انتشار الأجهزة الأمنية وسلوكها في كل مكان يشير إلى نقطة بسيطة: أنّ النظام الحاكم حينها كان هو الدولة، وأنّ النتيجة الانتخابية الوحيدة الممكنة كانت انتصار حزب المؤتمر الوطني في الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب.

في حين أن الانتصارات الساحقة التي حققها الحزبان ترجع جزئيًا إلى الانتهاكات المتعددة التي شهدتها العملية الانتخابية، فقد أظهرت هذه العملية أيضًا مدى توطن حزب المؤتمر الوطني في الحياة اليومية في السودان الحالي. يبدو أنه لا توجد سياسة أخرى ممكنة. قاطعت الأحزاب التقليدية الانتخابات لأن العملية كانت مجحفة للغاية. وأدركت في ذات الوقت أنها فقدت إلى حد كبير ارتباطها بالسياسات المحلية، التي تقوم على المكانة والزبائنية، التي تستند عليها السياسات الانتخابية، في جميع أنحاء البلاد^{٦١}. ربما هناك تضخيم وتزوير للإقبال على انتخابات ٢٠١٠، لكن هناك أدلة كثيرة على أن الكثيرين قد صوتوا. كما أنّ عدد قليل من المقاعد الجغرافية قد ذهبت إلى مرشحين مستقلين أو آخرين زعموا انتمائهم إلى أحد الأحزاب التقليدية، لكن في نهاية الأمر هيمن حزب المؤتمر الوطني على المجلس الوطني.

^{٥٨} مقابلة مع مسؤول سابق في حزب المؤتمر الوطني، نيالا، ١٩ أبريل ٢٠٢١.

^{٥٩} مقابلة مع العمدة، نيالا، ١٩ أبريل ٢٠٢١.

^{٦٠} تم استنتاج الرقم من وثائق نتائج المفوضية القومية للانتخابات.

^{٦١} Musso, 'Electoral politics and religious parties', ٧٢.

تراجع الاستعداد الانتخابي: ٢٠١٥

بعد انفصال الجنوب في عام ٢٠١٥، نظمت حكومة البشير ما أصبح آخر انتخابات لها. جرى تعديل طفيف في النظام الانتخابي، مع انتخاب نصف مقاعد المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي. كانت الخبرات والهياكل التي أنشئت في انتخابات ٢٠١٠ لا تزال متاحة، حيث أعيد تعيين العديد ممن عملوا في وظائف مؤقتة مرة أخرى في انتخابات ٢٠١٥، سواء كأعضاء اللجان واللجان الفرعية، ومسؤولين عن الانتخابات، ورؤساء مراكز الاقتراع. تم تعيين أكثر من ٦٠ ألف موظف، ومرة أخرى كان العديد من موظفي أدنى السلسلة الهرمية من النساء^{٦٢}. مارست اللجان الشعبية والمؤسسات الأخرى عملها بشكل جيد خلال التعبئة الانتخابية، حيث جمعت فعاليات الحملة بين وعود المحسوبية وتأكيدهم شبكات الولاء^{٦٣}. لكن الظروف تغيرت. لم يكن هناك دعم دولي لهذه الانتخابات، وبالتالي افتقرت إلى التمويل أو الخبراء الزائرين. كما أن موارد الحكومة تقلصت بشكل كبير بسبب انفصال الجنوب وحرب الحدود. وفي حين نظرت الأحزاب التقليدية بجدية للمشاركة في انتخابات عام ٢٠١٥، قاطعت انتخابات عام ٢٠١٥ منذ البداية. جاءت انتخابات عام ٢٠١٥ أيضًا في نهاية عملية غير حاسمة للحوار الوطني، وبعد وقت غير طويل على الاحتجاجات الشعبية لسنوات ٢٠١٢-٢٠١٣.

كانت هذه الانتخابات أقل توثيقًا من سابقتها، خاصة مع وجود عدد قليل من المراقبين الدوليين. رأت بعثة الاتحاد الأفريقي التي عملت على تقييم فترة ما قبل الانتخابات أن المفوضية القومية للانتخابات "لا تتمتع بثقة معظم المنافسين الانتخابيين وأصحاب المصلحة"، وأن البيئة لن تسمح "بمشاركة حرة في العملية السياسية"، وأوصت بعدم إرسال بعثة^{٦٤}. تجاهل الاتحاد الأفريقي هذه التوصية وأرسل بعثة مراقبة. قدمت البعثة بعض التوصيات الأخرى. حيث لاحظت أن "الإقبال كان منخفضًا بشكل عام"، الشيء الذي تؤكد نتائجه الانتخابات الرئاسية الواردة في التقارير الرسمية، هذا على الرغم من تمديد فترة التصويت لتشجيع المزيد من الناخبين على المشاركة.

^{٦٥} لا تتضمن نتائج الانتخابات البرلمانية الرسمية إحصاءات المشاركة (وهو في حد ذاته أمر ذو دلالة) ولكن هناك تقارير رسمية عن عدد الأصوات التي جمعها المرشحون الفائزون. تشير هذه الأرقام إلى أن عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في بعض الدوائر قليل جدًا مقارنة بالانتخابات السابقة. في ريف كسلا، على سبيل المثال، حيث يُزعم أن مرشح حزب المؤتمر الوطني لعام ٢٠١٠ فاز بـ ٢٤٩٠٤ صوتًا، فاز مرشح منشق عن الحزب الاتحادي الديمقراطي في عام ٢٠١٥ بأغلبية ٧٤٤٧ صوتًا فقط^{٦٦}. مرشح حزب المؤتمر الوطني الفائز في دائرة جنوب نيالا في عام ٢٠١٠ بعدد ١٥,٥٨٩ صوتًا، فاز في عام ٢٠١٥ بعدد ٧٠٧٢ صوتًا فقط. كما كان المرشحون المحتملون أقل حماسًا. ترشح ١٢٠٠ فقط للمقاعد

^{٦٢} Sudan's electoral body to employ ٦٠,٠٠٠ workers to run April elections', Sudan Tribune, ٢٠ March ٢٠١٥. Accessed ١٠ June ٢٠٢١, <https://sudantribune.com/spip.php?article٥٤٣٤٣>; African Union, 'African Union Election Observation Mission to the April ٢٠١٥ Presidential and Parliamentary Elections in the Republic of Sudan. Final Report', Addis Ababa: African Union, ٢٠١٥b, ٢١. Accessed ٤ June ٢٠٢١, <https://www.eisa.org/pdf/sud٢٠١٥au٩.pdf> accessed.

^{٦٣} James Copnall, 'Sudan elections ٢٠١٥: Bashir on the campaign trail', African Arguments, ١٠ April ٢٠١٥. Accessed ١٠ June ٢٠٢١, <https://africanarguments.org/٠٤/٢٠١٥/sudan-elections-٢٠١٥-bashir-on-the-campaign-trail-by-james-copnall/>.

^{٦٤} African Union, 'Report of the African Union Pre-election Assessment Mission to Sudan', Addis Ababa: African Union, ٢٠١٥a, ١٤ and V. Accessed ١٠ June ٢٠٢١, <http://africanarguments.org/wp-content/uploads/٠٤/٢٠١٥/AU-Pre-election-Assessment-Mission-Report-Sudan-٢٠١٥-elections.pdf>.

^{٦٥} African Union, 'Election Observation Mission', ٢٥١.

^{٦٦} الأرقام من نتائج المفوضية القومية للانتخابات. إحصاءات التصويت الأخرى الواردة في هذه الفقرة مستمدة أيضًا من هذا المصدر.

الجغرافية في المجلس الوطني (حوالي ٦ مرشحين لكل مقعد) مقارنة بـ ١٨٨٠ في عام ٢٠١٠. ليس من الواضح ما إذا كان هذا مجرد استجابة لدعوة المعارضة للمقاطعة. قد يُنظر إليه أيضًا على أنه نتيجة تضاؤل قدرة مؤسسات الدولة على تقديم الرعاية، وبالتالي تضاؤل سياسات المحسوبية، على المستوى المحلي.

شهدت هذه الانتخابات فوز عدد أكبر قليلًا من مرشحين خارج قائمة حزب المؤتمر الوطني، مقارنة بانتخابات ٢٠١٠. ترشح هؤلاء إما كمستقلين أو زعموا عضويتهم لوحدة من فصائل للأحزاب التقليدية الآخذة في التكاثر والانتشار السريع. إحدى طرق تفسير خسائر حزب المؤتمر الوطني لبعض الدوائر في انتخابات ٢٠١٥ هو صعوبة تقديم حزب المؤتمر الوطني باعتباره الوسيط الوحيد الفعّال مع الدولة في لحظة شهدت شحًا متزايدًا للموارد. يقترح أحد مرشحي المعارضة تفسيراً آخر لمكاسب الأحزاب الأخرى: شجع حزب المؤتمر الوطني المجموعات المنشقة عن بعض الأحزاب التقليدية والأحزاب السياسية الأصغر على المشاركة، ووعدهم بالفوز بعدد قليل من المقاعد^{٦٧}. بشكل عام، تبدو انتخابات عام ٢٠١٥ ملفتة للنظر بسبب انخفاض مستويات المشاركة، والتي كشفت عنها مقاطع فيديو توضح خلو مراكز الاقتراع ومظاهر الملل التي تبدو على موظفي الاقتراع^{٦٨}.

الجدول ٥ - مقارنة: إقبال الناخبين في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ (الانتخابات الرئاسية والبرلمانية):

| الناخبون المسجلون | الإقبال على الانتخابات الرئاسية | أصوات البشير | الدوائر الجغرافية التي فاز بها حزب المؤتمر الوطني (من إجمالي ٢١٣) |
|-------------------|---------------------------------|--------------|---|
| ١١,٦٥٢,٧٢٣ | ٧,٤٧٤,٠٠٢ | ٦,٤٨٣,٤٩٩ | ١٨٨ |
| ١٤,٢٠٦,٢٠٣ | ٦,٠٩١,٤١٢ | ٥,٢٥٢,٤٧٨ | ١٧٢ |

المصدر: بيانات المفوضية القومية للانتخابات وتقرير بعثة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٥. يرجى ملاحظة أن أرقام عام ٢٠١٠ تخص شمال السودان (السودان حاليًا) فقط.

^{٦٧} مقابلة مع مسؤول في الحزب الاتحادي الديمقراطي، نيالا، ١٥ مايو ٢٠٢١.

^{٦٨} See, for example: 'Low morning turnout in Sudanese election', Agence France-Presse, ١٦ April ٢٠١٥. Accessed ٢ June ٢٠٢١, <https://www.youtube.com/watch?v=SkbcFTk٢uk>.

أنماط التزوير

تضم ما يُطلق عليه "قائمة التلاعب" الانتخابي قائمة طويلة من الممارسات^{٦٩}. يحدد التشريع الحالي، قانون الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٨، عددًا من الممارسات غير القانونية في الفصل العاشر، والذي يحمل عنوان "الممارسات الفاسدة وغير القانونية والمخالفات الانتخابية"^{٧٠}. يحدد الفصل أيضًا عددًا من الممارسات الضرورية، والتي يعتبر عدم اتباعها أمرًا غير قانوني. شهدت انتخابات ٢٠١٥ انتهاكات واسعة النطاق لقانون ٢٠٠٨. وهي ظاهرة ليست جديدة. إذ شهد السودان أشكالًا كبيرة من التلاعب الانتخابي غير المشروع على مدار الثلاثين عامًا الماضية.

يجب التأكيد على نقطتين. أولًا، كما توحى المناقشة السابقة، لم تكن الهيمنة الانتخابية لحزب المؤتمر الوطني نتيجة خرق القواعد الانتخابية فقط. كانت السياسات الزبائنية، وأنماط عدم المساواة، والإقصاء، مركزية أيضًا في هذا الأمر. لن يؤدي تحسين العملية الانتخابية وتقليل الممارسات السيئة إلى تغيير فوري لتلك السياسة. ثانيًا، لم تكن جميع الممارسات الخاطئة في الانتخابات نتيجة مخططات منسقة من قبل النظام لتزوير الانتخابات. غالبًا ما تُنتهك القواعد بسبب ضغط الوقت أو نقص الموارد أو ببساطة لأنه كان من الأسهل عدم اتباع القواعد بدلاً من اتباعها. أما عندما تأتي الممارسات الخاطئة بنية حزبية، فقد تكون مدفوعة بسياسات محلية زبائنية ومن خلال التنافس، والمكانة، بقدر هي مدفوعة بمخطط منسق لتحقيق نصر واضح لحزب المؤتمر الوطني. لكن أيًا كان نوع سوء التصرف، فهو يفتح المجال للتلاعب المتعمد بالنتائج. كما يجعل من السياسات الزبائنية أكثر إشكالية. يجب أن يساعد الحد من الممارسات الانتخابية الخاطئة في إنتاج سياسة أكثر شمولاً وانفتاحًا في السودان.

التلاعب في التصويت والاحتيال في الفرز

أبسط أشكال الممارسات الخاطئة في الانتخابات هو التدخل المباشر في نتائج التصويت. شهدت الانتخابات السودانية قصصًا متكررة وذات مصداقية عن حشو صناديق الاقتراع بأوراق اقتراع مزيفة، وإتلاف أوراق الاقتراع الفعلية أو فقدانها، وتغيير عدد الأصوات ونتيجة التصويت^{٧١}. ربما كان الأخير هو الأكثر انتشارًا. ظهرت انتقادات لكثير من جوانب انتخابات ٢٠١٠، ولكن فرز الأصوات كان إشكاليًا بشكل خاص، مثل التغيير المتكرر للاستمارات، وعدم استخدام النظام المصمم للتحقق من الأرقام، بحيث أصبح من المستحيل التحقق من النتائج من خلال أي نوع من التدقيق لأن الأرقام الأساسية (النتائج على مستوى محطة الاقتراع) لم تتوفر مطلقًا^{٧٢}. لا يوجد منشور مكتمل لنتائج الانتخابات، حتى على المستويات الأعلى (عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح في كل دائرة

^{٦٩} Andreas Schedler, 'Elections without democracy: The menu of manipulation', Journal of Democracy ٢٠٠٢) ٢/١٣).

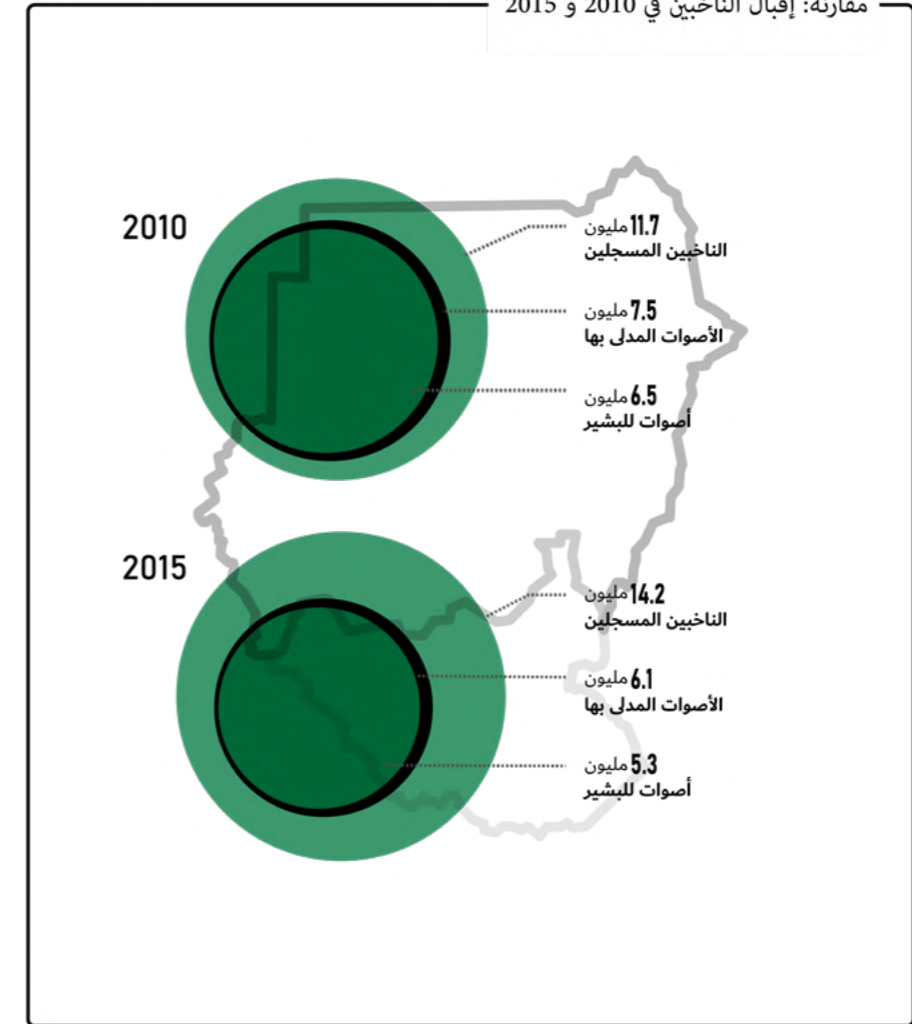
^{٧٠} National Assembly of Sudan, 'The National Elections Act ٢٠٠٨', Khartoum: National Assembly of Sudan, ٢٠٠٨. Accessed ٥ June ٢٠٢١, <https://aceproject.org/ero-en/regions/africa/SD/sudan-electoral-law2008-/view>.

^{٧١} مقابلة مع صحفي، الخرطوم، ٤ أبريل ٢٠٢١.

^{٧٢} European Union, 'European Union Election Observation Mission to the Republic of the Sudan. Final Report on the Executive and Legislative Elections', Brussels: European Union, ٤٦-٤٢, ٢٠١٠. Accessed ٤ Jun https://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2014_2009/documents/afet/dv/20100713/20100721_finreportsudan_en.pdf

الشكل ٥.

مقارنة: إقبال الناخبين في 2010 و 2015



جغرافية). علاوة على ذلك، فإن المعلومات المتوفرة غير متسقة بطريقة تشير إلى وجود مشاكل كبيرة.

مقارنة النتائج المتوفرة عبر بطاقات الاقتراع المتعددة (انظر الجدول ٦)، يبدو أن عددًا أكبر من الأشخاص أدلوا بأصواتهم لمنصب الرئيس مقارنة بوالي الخرطوم^{٧٣}. في كسلا، يبدو عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في السباق على منصب الوالي أكثر بـ ١٠٠ ألف مقارنة بالاقتراع الرئاسي. في نهر النيل، اختار العديد من الناخبين على ما يبدو التصويت لمنصب الرئيس والوالي فقط. في جنوب كردفان، يبدو أن ٢٠ ألف ناخب قد أدلوا بأصواتهم لقائمة الحزب ولكن ليس لقائمة النساء. في دوائر انتخابية أخرى، يبدو أن بعض الناخبين أدلوا بأصواتهم فقط في بطاقات التمثيل النسبي. هناك سبب معقول للعدد المنخفض نسبيًا للناخبين في قائمة المقاعد الجغرافية في المجلس الوطني. وهو خلو عدد قليل من الدوائر الانتخابية من المنافسة أو تأجل فيها الاقتراع. خلاف ذلك، لا تتبع الاختلافات، التي تكون كبيرة في بعض الأحيان، نمطًا ثابتًا. يبدو من المرجح أن هذه الاختلافات في إقبال الناخبين هي نتيجة أخطاء متعددة، وعمليات منتشرة وإن كانت غير منسقة من التلاعب بالأصوات وتزوير الفرز في سياقات ومواقع تنافس متعددة.

الجدول ٦. انتخابات ٢٠١٠: مقارنة لإقبال الناخبين على الاقتراع:

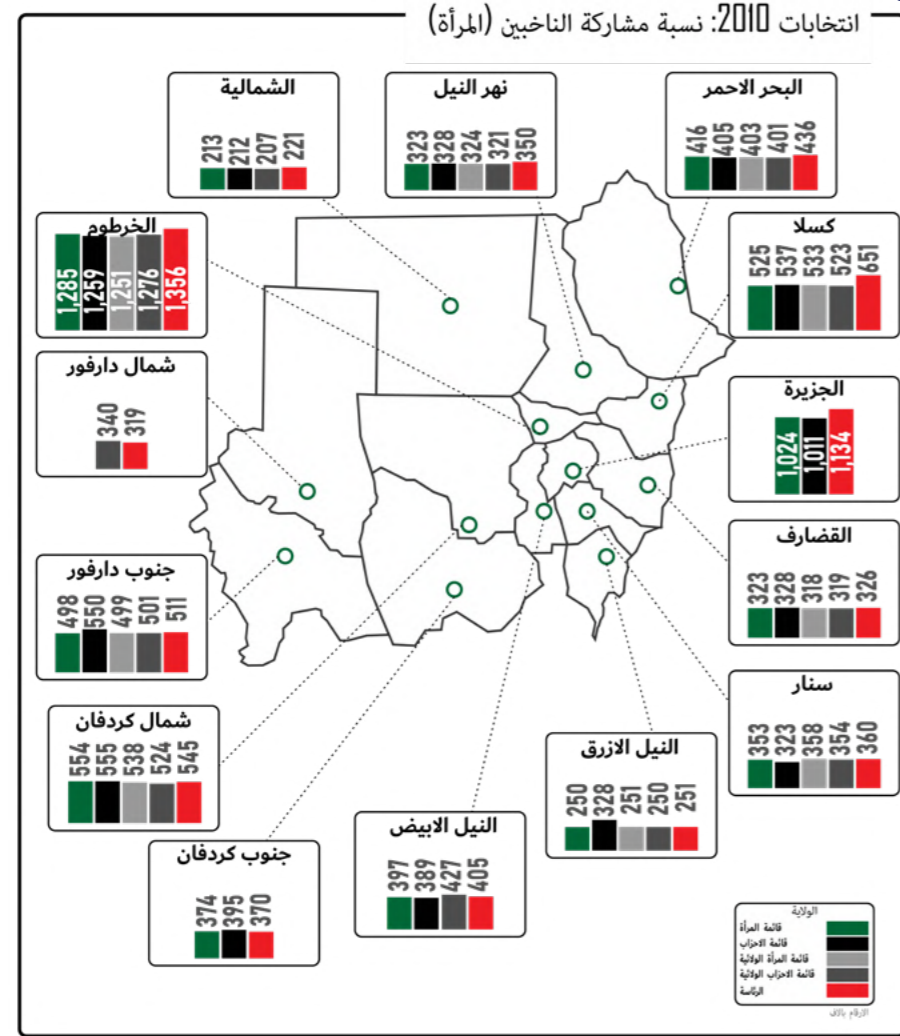
| الولاية | قائمة النساء | قائمة الحزب | الدوائر الجغرافية | الوالي | قائمة نساء ولائية | قائمة حزب ولائية | رئاسي |
|--------------|--------------|-------------|-------------------|-----------|-------------------|------------------|-----------|
| شمالية | ٢١٢,١٨٦ | ٢١٢,١٢٨ | ٢٢٠,٧٥٣ | ٢١٩,٨٨٧ | غير متاح | ٢٠٧,٢٨٠ | ٢٢١,٤١٨ |
| النيل الأبيض | ٣٩٧,٣٩٤ | ٣٨٨,٥٧٠ | ٣٣٣,٦٣٣ | ٣٩٦,٦٨٩ | غير متاح | ٤٣٧,٤٩١ | ٤٠٥,٤٦٠ |
| الخرطوم | ١,٢٨٥,٤٢٠ | ١,٢٥٨,٥٨٣ | ١,١٠٤,٤١٣ | ١,٣١٥,٦٥٤ | ١,٢٥١,٣٣٤ | ١,٢٧٦,٠٩٧ | ١,٣٥٦,٢٥٠ |
| نهر النيل | ٣٢٣,٠٦٤ | ٣٢٨,١٣٩ | ٣١٣,٣٥٩ | ٣٤٩,٧٠٥ | ٣٢٤,١٦٧ | ٣٢١,٢٥٦ | ٣٤٩,٩٢٢ |
| كسلا | ٥٢٥,٤٩٢ | ٥٣٧,١٠٩ | ٤٦٤,٠٢٢ | ٦٣٦,٤٩٦ | ٥٣٢,٧٠٩ | ٥٣٢,٨٨٧ | ٦٥١,١٢٨ |
| البحر الأحمر | ٤١٥,٦٣٠ | ٤٠٤,٨٤٥ | ٣٠٤,٥٠٧ | ٤٣٦,٧٠٥ | ٤٠٣,٧٨٠ | ٤٠١,٢١٧ | ٤٣٥,٦٣٣ |
| شمال كردفان | ٥٥٤,٤٨٥ | ٥٥٤,٩٢٢ | ٥١٩,٠١١ | ٥٤٦,٥١٩ | ٥٣٨,١٢١ | ٥٣٣,٥٦٢ | ٥٤٤,٦٧٧ |
| جنوب كردفان | ٣٧٢,٧٦٩ | ٣٩٥,٣٦٥ | ٣٩٠,٩٤٩ | غير متاح | غير متاح | غير متاح | ٣٧٠,٣٦٣ |
| القضارف | ٣٢٣,٠٦٤ | ٣٢٨,١٣٩ | ٣٣٢,٠٢٨ | ٣١٧,٨٢٤ | ٣١٧,٩٩١ | ٣١٩,٢٢٢ | ٣٢٦,٠٢٩ |
| الجزيرة | ١,٠٢٣,٨٢٤ | ١,٠١١,٠٢٦ | ١,٠١٧,٦٣٣ | ١,٠٦٣,٢٢٣ | غير متاح | غير متاح | ١,١٣٤,٣٠٣ |
| النيل الأزرق | ٢٤٩,٦٨١ | ٣٢٨,١٣٩ | ٣٧٠,٥٨٨ | ٢٥٤,٢٧٦ | ٢٥٠,٣٩٩ | ٢٥٠,٤٤٤ | ٢٥١,٣٦٨ |
| سنار | ٣٥٣,٤٧٨ | ٣٢٣,٢٠٣ | ٣٣٦,٣٧٨ | ٣٥٨,١٤٧ | ٣٥٨,٠٩٢ | ٣٥٣,٦٧٣ | ٣٦٠,٤٠٥ |
| شمال دارفور | غير متاح | غير متاح | ٣٩٤,٩٢٢ | غير متاح | ٣٣٩,٩٤٧ | غير متاح | ٣١٨,٨٦٢ |
| جنوب دارفور | ٤٩٨,٢٥٣ | ٥٥٠,٣٢٨ | ٥٣٤,٦٩٣ | ٥٣٢,٧١٩ | ٤٩٨,٥٨٧ | ٥٠١,٣٤٩ | ٥١٠,٨٢٢ |

المصدر: تم تجميعه من بيانات المفوضية القومية للانتخابات.

يبدو التلاعب بالأصوات مرجحًا بشكل خاص في بطاقات الاقتراع الخاصة بالتمثيل النسبي، والتي فاز فيها حزب المؤتمر الوطني بأغلبية ساحقة في كل من عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥. وقد أعلن عن نتائج هذه الأصوات على مستوى الولاية، لذلك كان لكل ولاية في الواقع سباق تمثيل نسبي خاص بها. بالإضافة إلى ذلك، لم تقدم بعض الولايات أي أعداد حقيقية للناخبين. كما لم تقدم أي ولاية نتائج كاملة لمجموع بطاقات الاقتراع بالتمثيل

^{٧٣} تم تجميع كل هذه الأرقام من بيانات المفوضية القومية للانتخابات ما لم ينص على خلاف ذلك.

الشكل ٦.



النسبي التي تظهر أصوات جميع الأحزاب، ولم تنشر الحسابات التي على أساسها توزعت المقاعد. اعتبر البعض مقاعد النساء وسيلة لضمان التمثيل الفعال لاهتمامات المرأة، الأمر الذي لم يحدث. يشير المشاركون في المقابلات إلى أن العديد من الناخبين لا يهتمون أو يفهمون مقاعد التمثيل النسبي.^{٧٤}

^{٧٤} بلقيس بدري وسامية النقر، الكوتة في قانون الانتخابات السوداني: الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة، أم درمان: الأحفاد، ٢٠١٣: مقابلة مع ناشط في المجتمع المدني، عطبرة، ٢٢ مايو ٢٠٢١.

التلاعب في توزيع الدوائر الجغرافية

غالبًا ما شهدت الانتخابات البرلمانية الليبرالية اتهامات متبادلة بين الأحزاب التقليدية بمحاولات تعديل حدود الدوائر الانتخابية لأهداف حزبية، عادةً عن طريق تضمين أو استبعاد مجموعة إثنية يُنظر إليها على أنها مرتبطة بحزب معين^{٧٥}. يزعم البعض أن هذا السلوك قد استمر (تحديد دائرة أم روابة) رغم ما أورده الفصل الخامس من قانون الانتخابات القومية لعام ٢٠٠٨، والخاص بتحديد متطلبات ترسيم الدوائر الجغرافية، والذي جعل التلاعب في الانتخابات غير قانوني.^{٧٦}

يجب تخصيص الدوائر وفقًا للتعداد السكاني. كما يجب إعطاء كل ولاية عددًا من المقاعد يتناسب مع عدد سكانها. على أن تقرر لجنة الانتخابات الولائية العليا (SHEC) حدود الدوائر الانتخابية. يجب ألا تتخطى الدوائر الانتخابية الحدود الإدارية، ويجب ألا تختلف بأكثر من ١٥ في المائة من الحصّة القومية؛ أي العدد الناتج عن قسمة مجموع سكان السودان على إجمالي عدد الدوائر.

القصْد من ذلك هو الحفاظ على درجة من المساواة في التمثيل. في انتخابات عام ٢٠١٠، تقرر ترسيم حدود الدوائر الجغرافية في وقت متأخر. لم تكن الخرائط الموضوعة لشرح الترسيم مفصلة بشكل كافٍ، ما تسبب بوجود أكثر من ٨٠٠ استئناف أمام لجان SHEC بشأن ترسيم الحدود، أيدت اللجان أكثر من ٣٠٠ منها^{٧٧}. وجدت ٥٨ دعوى طريقها إلى المحكمة من بين الطعون التي رفضتها SHEC، خمسة منها فقط وجدت التأييد^{٧٨}. رغم عملية الاستئناف والتدقيق هذه، يبدو أن عددًا كبيرًا من الدوائر الانتخابية كانت خارج النطاق القانوني من حيث عدد السكان. لكن ليس من الواضح ما إذا كان هذا الاختلاف في الحجم، والمشاكل المتعلقة بالعملية بشكل عام، هي جزء من مخطط كبير للتزوير. وفقًا لبعض التقييمات أن SHEC لم تملك القدرة على التعامل بشكل صحيح مع عملية ترسيم الحدود أو الطعون^{٧٩}. جرت مراجعة جديدة للحدود في عام ٢٠١٤، ورفضت جميع الطعون المقدمة ضد هذه المراجعات.^{٨٠}

تظهر أرقام التسجيل تباينًا كبيرًا في حجم الدوائر الانتخابية، يتجاوز الحد القانوني البالغ ١٥ في المائة. ويلاحظ المراقبون نقص الشفافية في العملية^{٨١}. يقترح الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات من أجل هذه الدراسة أن أسباب عدم المساواة متباينة. يصر أحد أعضاء لجان SHEC على أن الأحزاب السياسية وراء التلاعب بالحدود وليس مسؤولي الانتخابات^{٨٢}. في كسلا مثلا، كانت إعادة رسم حدود دوائر مجلس الولاية من قبل SHEC جزءًا من المفاوضات مع حزب مؤتمر البجا، الذي ارتبط قاداته ارتباطًا وثيقًا بالقيادات المحلية وهددوا بمقاطعة التصويت. بينما شهدت أماكن أخرى اتخاذ قرارات

حدودية لصالح حزب المؤتمر الوطني من خلال استبعاد (وأحيانًا تضمين) مجموعات إثنية معينة.^{٨٣}

الغش في التسجيل وانتحال الهوية

ظُلّ تزوير التسجيل سمة دائمة للانتخابات السودانية. ومثلما هو الحال مع التشريعات السابقة، ينص التشريع الحالي على أن يكون الناخب: (١) يتجاوز الثامنة عشرة من العمر. (٢) تقديم إثبات الهوية ؛ (٣) تقديم دليل إقامة في الدائرة الانتخابية التي يسجل فيها لمدة ثلاثة أشهر على الأقل^{٨٤}. ويجب على الناخبين المحتملين التسجيل شخصيًا. وقد أدى الافتقار التاريخي لسجل مدني قومي في تحديد الهوية إلى تعقيد هذا الأمر، بالإضافة إلى النقص الدائم في الموارد الضرورية لعملية تسجيل الناخبين. كذلك شهدت الانتخابات السودانية على مر تاريخها ضغوط زمنية للإسراع في تسجيل الناخبين.

في الانتخابات الأخيرة نشطت السلطات العرفية واللجان الشعبية في التحقق من هوية الناخبين المحتملين. يفترض كثيرون أنهم أساءوا استخدام هذا الدور لضمان تسجيل أشخاص دون السنّ القانونية، أو يعيشون في مكان آخر، أو جرى تسجيلهم بالفعل في مكان آخر^{٨٥}. تفيد تقارير أنّه في بعض الحالات قدّمت السلطات العرفية أو اللجان الشعبية قوائم جاهزة بالأسماء المسجلة. يدعي أحد أعضاء SHEC في كسلا، "يتم تسجيل معظم الأشخاص من خلال وكيل أو اللجنة المحلية أو زعيم القبيلة"^{٨٦}. وتشير بعثة الاتحاد الأوروبي أيضًا إلى أنّ: "يبدو أنّ العديد من أوراق البطاقات [التي استخرجتها اللجان الشعبية أو السلطات العرفية] تعكس الولاءات الحزبية، أو كانت متاحة بكميات كبيرة للسماح بتسجيل أعداد كبيرة، الأمر الذي يسهل من تزييف البطاقات"^{٨٧}.

أحد المراقبين المحليين للانتخابات يشرح ذلك بشكل أكثر صراحة:

كان هناك وجود نافذ لأفراد النظام الحاكم في مراكز التسجيل والاقتراع، ورغم وجود ممثلين للأحزاب،

ووكلاء، وأفراد من الأحياء، لكن المؤتمر الوطني كان يسيطر على المراكز. اللجان الشعبية كانت حاضرة أيضًا،

حيث قدموا الضيافة للناس، وجلبوا الناخبين، وأقاموا مراكز التسجيل والاقتراع، كما كانوا من يحدد ما إذا

كان الناخب من سكان الدائرة أم لا.^{٨٨}

تسبب التخطيط السيئ والموارد الشحيحة في تأخير عملية التسجيل، ونتج عنه إما التعجيل في عرض القوائم أو أنها لم تحدث على الإطلاق، رغم أنه شرط قانوني لقيام

^{٨٣} مقابلة مع صحفي، الخرطوم، ٨ أبريل ٢٠٢١؛ مقابلة مع ناشط من حزب الأمة، أم روابة، ١٥ أبريل ٢٠٢١.

^{٨٤} قانون الانتخابات القومية ٢٠٠٨، القسمين ٢١ و٢٢.

^{٨٥} African Centre for Peace and Justice Studies, 'Building on a cracked foundation. An analysis of the election registration process in Sudan and its impact on the potential for free and fair elections', New York: African Centre for Peace and Justice Studies February ٢٠١٠. Accessed ٩ June ٢٠٢١, https://www.acjps.org/building-on-a-cracked-foundation/; interview with administrator, Um Badda, ٢٣ March ٢٠٢١; interview with former Umma official, Um Badda, ٢٤ March ٢٠٢١ and interview with former election official, Umm Ruwaba, ٢٠ April ٢٠٢١.

^{٨٦} مقابلة مع عضو سابق في اللجنة العليا للانتخابات الولاية، كسلا، ١٥ مارس ٢٠٢١.

^{٨٧} European Union, 'European Union Election Observation Mission to the Republic of the Sudan. Final Report on the Executive and Legislative Elections', Brussels: European Union, ٢١, ٢٠١٠. Accessed ٤ June ٢٠٢١,

https://www.europarl.europa.eu/meetdocs/٢٠١٤_٢٠٠٩/documents/afet/dv/٢٠١٠٠٧١٣/٢٠١٠٠٧/٢٠١_finreportsudan_en.pdf.

^{٨٨} مقابلة مع مراقب محلي سابق في الانتخابات، أم بدة، ٢٩ مارس ٢٠٢١.

^{٧٥} أبوشوك، الانتخاب البرلمانية، ١٩٨-٢٠١ Willis and al-Battahani, ""We changed the laws,"", ٢٠١.

^{٧٦} مقابلة مع ناشط في حزب الأمة، أم روابة، ١٥ أبريل ٢٠٢١.

^{٧٧} European Union, 'Final Report', ١٨.

^{٧٨} Gustafson, 'Electoral Designs', ٣٦-٣٨.

^{٧٩} International Foundation for Electoral Systems, 'Final Report, FY٢٠٠٩–FY٢٠١٣, Sudan Election Administration Support Program', Washington, DC: United States Agency for International Development, ٨٤, ٢٠١٣. Accessed ٩ June ٢٠٢١, https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA٠٠K٢DX.pdf; and Democracy Reporting International, 'Assessment of the Electoral Framework', ٢٤ and ٣٠.

^{٨٠} 'Sudan's electoral body rejects all appeals on delineation of geographical constituencies', Sudan Tribune, ٢٠ October ٢٠١٤.

^{٨١} African Union, 'Pre-election Assessment', ٦.

^{٨٢} مقابلة مع عضو سابق في اللجنة العليا للانتخابات الولاية، الخرطوم، ١٥ مارس ٢٠٢١.

الانتخابات^{٨٩}. لم يحدث أي تدقيق للقوائم لتحديد الأسماء المزدوجة. وهذا بدوره يعني انعدام فرصة الطعن في التسجيل الاحتيالي الظاهر، وتصحيح الأخطاء، والطعن في الاستبعاد من السجل. النقطة الأخيرة ذات أهمية، خاصة مع تقارير عديدة تفيد بعدم ورود أسماء كثيرين في السجل^{٩٠}. وفي بعض الحالات أدرج الناخبون في السجل ولكن ضمن مراكز اقتراع في غير المكان الذي سجلوا فيه. حدث هذا في انتخابات عام ٢٠١٠ بسبب تخفيض عدد المراكز المخططة. وبشكل عام، لم يكن سهلاً على الناخبين معرفة المكان الذي من المفترض أن يدلوا فيه بأصواتهم.

كما لم تتوفر بطاقات تسجيل للناخبين لتحديد هويتهم، ومع هذا حصل المسجلين في عام ٢٠١٠ على قسيمة مع رقم مرجعي. وفي ظل عدم وجود دليل موثق ثابت للتحقق من هوية الناخب، اعتمد موظفو مراكز الاقتراع على موظف من سكان المنطقة. وهم عادة أفراد ترشحهم السلطة العرفية، ومن المفترض أن يكونوا على معرفة بجميع أعضاء المجتمع المحلي. لم يكن هذا بأي حال من الأحوال نظاماً موثقاً به وفتح باباً واسعاً لسوء للفساد. ففي حال تواطأ هؤلاء، يسهل على أي فرد انتحال شخصية ناخب مسجل والإدلاء بصوته باسم ذلك الشخص. كان من الشائع أن يقوم حزب المؤتمر الوطني بإحضار الناخبين إلى مركز الاقتراع بالحافلات، وهو أمر ليس غير قانوني^{٩١}. جمع اللجان الشعبية بين التأثير على التسجيل وتحديد الهوية بمكّنها من تسجيل أشخاص غير أصحاب حق، وإحضارهم إلى مركز الاقتراع، وتحديد هويتهم كناخبين، ثم السماح لهم بالإدلاء بأصواتهم.

سريّة الاقتراع

يجب أن تكون جميع بطاقات الاقتراع سريّة. جوهر نظام ورقة وصندوق الاقتراع برمته هو ضرورة أن يكون الأفراد قادرين على اتخاذ خيار انتخابي دون تأثير الآخرين. يجب أن يكونوا في مأمن من الترهيب من أجل التصويت لمرشح معين، ومن العقاب نتيجة تصويتهم لمرشح ما. الغرض من استخدام الرموز على بطاقات الاقتراع هو تمكين أولئك الذين لا يستطيعون القراءة من التأشير على أوراق الاقتراع الخاصة بهم، وبالتالي الحفاظ على السرية. كما يُسمح للناخبين الذين أعلنوا أنهم أميون بطلب مساعدة موظفي الاقتراع أو غيرهم من الأفراد. هذا ترتيب شائع في البلدان ذات مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة المنخفضة نسبياً. أُستخدم هذا البند على نطاق واسع في انتخابات ٢٠١٠ و٢٠١٥ في السودان؛ ومع ذلك، جاء استخدامه بطريقة تشير إلى أن هذه المساعدة ربما لم تكن محايدة، بل عملت بالأحرى على إجبار الناخبين على الإدلاء بأصواتهم لمرشحين معينين.^{٩٢}

الإنفاق على الحملة واستغلال الموارد العامة

يحظر الفصل الثامن، القسم ٦٩، من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨، استخدام الموارد العامة في الحملات الانتخابية. كما يمنح اللجنة القومية للانتخابات سلطة وضع حدود الإنفاق على الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية وانتخابات المجلس الوطني. ينص الفصل الثامن، القسم ٦٧، الفقرة ٣، على أنّ المرشحين ملزمون قانوناً بتقديم حسابات الحملة خلال فترة محددة. وضعت لوائح انتخابات عام ٢٠١٠ حدوداً شكلية على الإنفاق دون فرضها^{٩٣}. ذكرت المفوضية القومية للانتخابات في عام ٢٠١٥ أنه هناك حدود للإنفاق، ولكن حسب بعثة الاتحاد الأفريقي للتقييم المُسبق أنها لم تتمكن من معرفة ماهية هذه الحدود، ولم تجد دليلاً على التنفيذ^{٩٤}. ووفقاً لأحد أفراد البعثة، لم يكن لدى المفوضية القومية للانتخابات قدرة على مراقبة أو فرض حدود الإنفاق.^{٩٥}

من الصعب تطبيق حظر استخدام الموارد العامة في بعض الظروف. إذا تأكد أحد السياسيين من بناء مدرسة في مكان معين ثم تفاخر بهذا خلال حملة إعادة انتخاب، هل يُعدّ هذا إساءة استخدام الموارد العامة؟ دائماً ما كانت الحملات الانتخابية في السودان تدور حول الوعد بتوفير الرعاية. وحتى لو كان الحظر المفروض على استخدام الموارد العامة مفهوماً بمعنى أكثر محدودية، فقد تم انتهاكه على نطاق واسع. استخدم مرشحو حزب المؤتمر الوطني على كل المستويات المركبات العامة، وحصلوا على معاملة تفضيلية من المسؤولين، رغم عدم قانونية هذا بموجب الفصل الثامن، القسم ٦٥، الفقرة ١ من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨.^{٩٦}

حقّ الوصول إلى الإعلام

تضمن الفقرتان ٢ و٣، في القسم ٦٦، من الفصل الثامن، من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨، لجميع المرشحين المساواة في الوصول إلى وسائل الإعلام المملوكة ملكية عامة. شهدت انتخابات ٢٠١٠ احتراماً جزئياً لهذا البند، حيث تمتع حزب المؤتمر الوطني بتغطية إعلامية أكثر من بقية المتنافسين^{٩٧}، بالإضافة لميزة كبيرة في تغطية وسائل الإعلام المملوكة للقطاع الخاص. يعود ذلك جزئياً إلى أن حملاتهم كانت ممولة بشكل أفضل، بالإضافة إلى ملكية أنصار حزب المؤتمر الوطني لدور الإعلام الخاصة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. كما أن وسائل الإعلام الخاصة عرضة للتهديدات والتخويف بمختلف أنواعه، وبالتالي هي عرضة للتلاعب. يُعد الإعلان الحكومي مصدراً مهماً لإيرادات وسائل الإعلام الخاصة، لذلك ربما كانت الصحف ومحطات الإذاعة تميل إلى تفضيل النظام الحاكم. تعتمد تراخيص التشغيل وإمدادات ورق الصحف أيضاً على موافقة الحكومة. ولا ننسى قدرة النظام على اتهام المحررين والصحفيين بارتكاب جرائم، وبالتالي اعتقالهم وسجنهم على أساس تعسفي. تمنح قوانين الإعلام السودانية صلاحيات واسعة لقوات الأمن، وتخلق بعض الجرائم شديدة التعميم، يمكن استخدامها في التحرش بوسائل الإعلام الخاصة^{٩٨}.

^[1] African Union, ‘Pre-election Assessment’, ١٨

^[2] African Union, ‘Pre-election Assessment’, ١٨

^[3] مقابلة مع عضو سابق في المفوضية القومية للانتخابات، الخرطوم، ١ أبريل ٢٠٢١.

^[4] جريدة الصحافة، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٠؛ جريدة الصحافة، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٠؛ African Union, ‘Election Observation Mission’, ٢٠.

^[5] European Union, ‘Final Report’, ٣٣.

^[6] European Union, ‘Final Report’, ٣٩؛ African Union, ‘Pre-election Assessment’, ٢٠–١٩، ٥–٤؛ Democracy Reporting International, ‘Assessment of the Electoral Framework’, ٢٠.

إذن المساواة في الوصول إلى وسائل الإعلام لجميع المرشحين السياسيين التي يكفلها القانون اسمياً لم تكن متاحة دائماً ولم تكن متساوية على الإطلاق.

الرشوة

يوّكد الفصل العاشر، القسم ٨٧، من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨، أنّ من غير القانوني تقديم رشوة أو التماسها من أجل "التأثير على السلوك الانتخابي". يُعرّف القانون الرشوة على أنها تشمل الهدايا المالية، وعروض التوظيف، أو العقود، أو "أي مزايا مادية أخرى" (القسم ٨٧، الفقرة ١). ومع ذلك، فقد انتشر تقديم الهدايا وطلبها على نطاق واسع. هناك مزاعم مستمرة بوجود الرشوة في أبسط صورها؛ أي توزيع الأموال لإقناع الناخبين بدعم مرشحين معينين. قد تكون بعض هذه الادعاءات غير صحيحة، وربما يستخدمها بعض المرشحين المحبطين لشرح الهزيمة والمطالبة بتفوق أخلاقي. هذا لا ينفي انتشار مثل الادعاءات، بما يكفي للإيحاء بحدوث رشوة من هذا النوع. يقترح رئيس سابق لإحدى لجان SHEC أنّ السلطات العرفية كانت تستلم رشواى بشكل روتيني لإقناع مجتمعاتهم بالتصويت بطريقة معينة^{٩٩}. هناك أيضاً سبب وجيه للاعتقاد بأن الرشواى استُخدمت بطرق أخرى؛ مثل إقناع بعض المرشحين بالانسحاب من المنافسة الانتخابية. يقول أكثر من مسؤول اقتراع سابق إنهم تلقوا رشواى لارتكاب أنواع أخرى من التزوير الانتخابي (التسجيل أو عدّ الأصوات). إذا أخذنا التعريف الواسع لعبارة "المكافأة المادية" حرفياً، فإنّ الحملات الانتخابية نفسها تنتمي لتعريف الرشوة. مثل التبرع بالطعام للفقراء خلال شهر رمضان، أو الوعد بحفر بئر جديد^{١٠٠}. كما يعلق أحد من أجريت معهم مقابلة:

'يمكن ترجمة المال السياسي بأشكال عديدة. مثل أن يقوم مرشح في دائرة بإدخال خدمة الكهرباء، وهي خدمة عامة لا يمكنك تسميتها بالأموال القذرة. لكن من السهل جداً اعتبار هذه الخدمة رشوة أو محاولة للتأثير. لذلك يمكن للمال السياسي أن يتخذ أشكالاً عديدة. هناك أموال مباشرة. إذا كان أحد المرشحين يتحدث في ليلة سياسية، يمكنه [أو هي] جلب ١٠,٠٠٠ مقابل دفع رسوم المواصلات وتقديم الوجبات. وهذا تمويل مباشر.'^{١٠١}

يعتبر توفير الطعام أو الشراب للداعمين المحتملين أثناء الحملة أو أثناء الاقتراع أو بعد الإعلان عن النتائج ممارسة شائعة. دأماً ما يُفسر هذا على أنه عرض مناسب وضروري للكرم وليس رشوة. قلة من الناس تهتم بالاستماع إلى مرشح يفتقر إلى الكرم، ناهيك عن التصويت له. النقطة التي تتحول عندها السياسات الزبائنية، المنتشرة في كل مكان، إلى رشوة ليست واضحة بأي حال من الأحوال. فقد يتبع الناخبون نصيحة الصادق المهدي الشهيرة بأكل الثور الذي ذبحه أحد المرشحين من أجلهم ثم الإدلاء بأصواتهم لمرشح آخر. ومع ذلك، قد يكون ذلك صعباً عندما يشعر الناخبون إما أنهم يخضعون للمراقبة الدقيقة من قبل الآخرين أو أن قبول الهدية يضعهم تحت التزام أخلاقي لا يمكنهم تجاهله.

حرية تنظيم الحملات

يكفل القسم ٦٥، الفقرة ٢، من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨ "حرية التعبير الكاملة غير المقيدة في عرض برامج الحملة". ويجعل القسم ٩٣ (ب) من غير القانوني إعاقة الحملات. ومع ذلك، شهدت انتخابات ٢٠١٠ و٢٠١٥، قيوداً كبيرة على الحملات. في عام ٢٠١٠، كانت الموافقة المسبقة على أي حدث انتخابي مطلوبة، وإن كان بدرجات متباينة قليلاً في أجزاء مختلفة من السودان. ويُزعم أنها استخدمت لتقييد حملات المرشحين من غير حزب المؤتمر الوطني^{١٠٢}. أفادت بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي بعدة أمثلة على مضايقه وترهيب المرشحين غير المنتمين إلى حزب المؤتمر الوطني من قبل الأجهزة الأمنية؛ كانت هذه أكثر شيوعاً وانفتاحاً في المناطق التي تتبع الآن لدولة جنوب السودان، ولكنها حدثت في جميع أنحاء البلاد^{١٠٣}. أفادت بعثة الاتحاد الأفريقي لتقييم الأوضاع قبل انتخابات عام ٢٠١٥ أنّ الأجهزة الأمنية عملت على "تقليص أنشطة أحزاب المعارضة"، ولاحظت "الاعتقالات التعسفية لأعضائها والقيود المفروضة على حركتهم"^{١٠٤}. جاء تقرير بعثة الاتحاد الأفريقي اللاحقة لمراقبة الانتخابات أقل انتقاداً للعملية. حيث استخدم صيغة سلبية واضحة في القول أنّ "بعض الأحزاب أو المجموعات وجدت صعوبة في تنفيذ أنشطة مشروعة تتعلق بالعملية الانتخابية"^{١٠٥}.

^{١٠٢} Carter Center, 'Observing Sudan's 2010 National Elections', ٣٣-٣٢.

^{١٠٣} European Union, 'Final Report', ٢٧

^{١٠٤} African Union, 'Pre-election Assessment', ١٢ and ١٧.

^{١٠٥} African Union, 'Election Observation Mission', ٣٢.

^{٩٩} مقابلة مع عضو سابق في اللجنة العليا لانتخابات الولاية، عطبرة، ١٨ أبريل ٢٠٢١.

^{١٠٠} جريدة الصحافة ١٩ كانون الأول ٢٠٠٠.

^{١٠١} مقابلة مع صحفي، الخرطوم، ٨ أبريل ٢٠٢١.

ما العمل؟ قرارات وتحديات التخطيط للانتخابات

يجب اتخاذ قرارات متعددة بشأن طبيعة وإدارة الانتخابات قبل نهاية عام ٢٠٢١. وإذا كان مُقدّر للانتخابات أن يلعب دورًا إيجابيًا في الانتقال السياسي، فيجب أن تتأسس تلك القرارات على معرفة واضحة بما يهدف الاقتراع إلى تحقيقه بالضبط. هناك احتمالات عديدة، وليست كل هذه الأهداف متوافقة. يجب أن يكون تحديد الأولويات هو الخطوة الأولى. كما يجب أن توجّه الأهداف المُحددة مسبقًا جميع القرارات اللاحقة.

إذا كان الهدف الرئيسي هو ضمان مشاركة شعبية كبيرة، تتأسس عليها شرعية تنطلق من القاعدة إلى القمة، فيجب إجراء الانتخابات لتعظيم المشاركة والتأكيد على شعور الارتباط بين الناخبين ومن يمثلونهم. إذا كان الهدف هو التأكيد على المساواة في المواطنة بين جميع السودانيين، فيجب أن تضمن العملية تمثيل النساء والأقليات، على الرغم من أن ذلك قد ينطوي على صدام مع التسلسل الهرمي المحلي، وربما يقلل من الشعور بمشاركة بعض الناخبين الآخرين. إذا كان الهدف هو إظهار حيادية الدولة وكفاءتها، يجب أن تؤكد العملية على الالتزام بالقواعد وإظهار الاستعداد لمواجهة من يخالف القواعد، على الرغم من أن ذلك قد يحد من المشاركة ويخلق صراعات مع سيطرة السلطة المحليين. إذا كان الهدف هو تسوية الخلافات بين النخبة وضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من اللاعين، فقد تتضمن العملية تنازلات براغماتية عن بعض المبادئ لإبقاء أكبر عدد ممكن من الأشخاص في مكان واحد.

يجب أن ينظر التخطيط أيضًا في أفضل سبل الاستفادة من الدعم الدولي. قد يكون الدعم الدولي مفيدًا، سواء جاء في شكل تمويل مباشر أو معدات أو خبرة. من المحتمل أن يُتاح مثل هذا الدعم. وسيكون العديد من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف مهتمين بالمساهمة. يعد دعم العملية الانتخابية أيضًا جزءًا واضحًا من ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان (UNITAMS). أظهرت انتخابات ٢٠١٠ أن هذا الدعم له حدوده. تؤكد الممارسة الدولية في دعم الانتخابات على أهمية تحديد الدقيق لجميع جوانب الإجراءات، وضرورة التوثيق بما يسمح بمراجعة الإجراءات. هناك استمارة لكل ما يتعلق بالانتخابات، على أمل أن يؤدي الاضطرار إلى ملء الاستمارات إلى إجبار موظفي الانتخابات والناخبين على الامتثال التام للقواعد. إلى جانب التدريب والدعم اللوجستي (على وجه الخصوص، بالإضافة إلى التأمين)، ذهب الكثير من الدعم الدولي المُقدم للانتخابات عام ٢٠١٠ إلى وضع المبادئ والاستمارات. ومع ذلك لم يكن هذا النهج ناجحًا. إذ لك يكن هناك التزام دائم بالمبادئ في تلك الانتخابات.

يعود فشل هذا النهج جزئيًا إلى الشك المتبادل بين حزب المؤتمر الوطني ومقدمي الدعم الرئيسيين (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ووكالات الأمم المتحدة). يشتكي أحد مقدمي الدعم من "المقاومة الكبيرة التي واجهت عمل المستشارين الدوليين"^{١٠٦}. اعتقد مقدمو الدعم الدولي أنّ الحكومة ربما تعمدت التباطؤ في التخطيط (لأنها تهدف إلى الغش) أو أن التخطيط كان غير كافٍ (عدم كفاءة تدريب موظفي المفوضية القومية

للانتخابات)، أو كليهما^{١٠٧}. قد تكون هناك أيضًا توترات منخفضة المستوى بين موظفي المفوضية القومية للانتخابات، الذين شعروا أنهم إداريون ذوو خبرة، والخبراء الدوليين، الذين كانوا حريصين على المعايير الدولية. تشير اللغة المستخدمة من قبل الخبراء الدوليين إلى تعامل هؤلاء الخبراء مع المفوضية القومية للانتخابات وموظفيها بقدر كبير من التعالي. مثل التعليق الوارد في التقرير الصادر عن المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) بأن "IFES كانت قادرة على زيادة توعية المفوضية بالعملية الانتخابية الصائبة"^{١٠٨}. أيضًا كانت هناك انقسامات وسط مقدمي الدعم الدولي. الانقسام الأكثر وضوحًا كان بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، حيث شعر كل منهما أنّ الدعم الانتخابي جزء من ولايته، دون تنسيق نهجهما في هذا الصدد^{١٠٩}. إذا كان هناك دعم دولي يلوح في الأفق، فسيكون أكثر فعالية إذا كان متسقًا في النهج ومنسقًا بشكل واضح بين جميع الأطراف، مع ضرورة تجنب العلاقة العدائية مع هيئة إدارة الانتخابات.

النظام الانتخابي

يمكن النظر إلى تاريخ الانتخابات في السودان باعتباره صراع طويل بين الأنظمة الانتخابية. بشكل عام هيمن نظام الدوائر الجغرافية التي يفوز فيها من يحصل على أكثر الأصوات؛ لكنه لم ينج من انتقاد مستمر، ولأسباب وجيهة. أولاً، تتوفر فيه إمكانية تشويه التمثيل. ثانيًا، نادرًا ما يتيح انتخاب النساء في منصب تمثيلي. قد تشجع المقاعد الجغرافية أيضًا السياسات القبلية والطائفية، فضلًا عن سياسة المحسوبية أو السياسة الزبائنية. لكن هذا النظام بسيط ومألوف. اعتاد الناس على فكرة أن ممثل منطقتهم هو وسيط ينوب عنهم أمام الحكومة. وتشير الدلائل من أماكن أخرى في أفريقيا إلى أن مقاعد التمثيل النسبي قد تقلل من شعور الناس بالمشاركة، كما تزيد من الشعور بأن من تمّ انتخابهم أكثر من مجرد قنوات للرعاية. من الواضح أنّ تقسيم مقاعد التمثيل النسبي على طول الخطوط الحزبية كانت عرضة بشكل خاص لتزوير الأصوات، ويعتمد هذا النهج على نظام حزبي فعّال يفتقر إليه السودان.

هناك أيضًا المسألة اللوجستية بخصوص يوم الاقتراع. قد يكون الجمع بين الأنظمة الانتخابية أمرًا مرغوبًا فيه: موازنة التمثيل مع الإحساس بالاتصال المباشر. وهذا يعني المزيد من أوراق الاقتراع، والمزيد من الطباعة، والمزيد من التحديات اللوجستية. كما أنّ وجود عدة بطاقات اقتراع متزامنة يفتح أيضًا مساحة للأخطاء والارتباك. وهذا بدوره يفتح المجال للاشتباه بتزوير الانتخابات.

إذا كانت الدوائر الجغرافية هي أساس الانتخابات القادمة، فيجب أن تحدث عملية الترسيم قريبًا. والتي حتمًا سوف تكون محل نزاع. سيكون من الصعب موازنة الحاجة إلى دوائر انتخابية متساوية الحجم مع شروط الجغرافيا، وكذلك مع التعاطف والولاءات المحلية. سوف تتقاطع الشكوك الحزبية من أنّ الحكومة أو فصيل حكومي يتلاعب بالعملية، مع التنافسات والولاءات المحلية. لن يكون من الممكن القيام بترسيم حدود يُرضي الجميع. لذا يجب أن تكون العملية شفافة وموثقة بوضوح قدر الإمكان. والأهم هو إتاحة وقت كافٍ لتقديم الشكاوى والطعون.

^{١٠٧} Scanteam, 'Democracy Support through the United Nations', ٥.

^{١٠٨} International Foundation for Electoral Systems, 'Final Report FY٢٠٠٩-FY ٢٦, ٢٠١٣.

^{١٠٩} Scanteam, 'Democracy Support through the United Nations', ٦.

^{١٠٦} International Foundation for Electoral Systems, 'Final Report FY٢٠٠٩-FY ٢٤, ٢٠١٣; European Union, 'Election Observation Mission', ٢٠.

ملخص

الاكتفاء بنظام المقاعد الجغرافية سيكون أقل عدالة، لأن الاقتراع في مثل هذه الأنظمة ينتهي دائماً بعدم المساواة في الوزن التمثيلي. ومن غير المرجح أن تأتي من خلاله ممثلات من النساء. كما قد ينطوي على عملية ترسيم معقدة وعرضة للنزاع، ويشجع سياسة المحسوبية. على الجانب الإيجابي، سيكون من الأسهل إدارتها، ومن المرجح أن تشجع المشاركة وقد تبدو أكثر شفافية.

الأحزاب السياسية

بمقدور الأحزاب السياسية أن تلعب دوراً هاماً في الانتخابات. مثل تقديم فحص دقيق للعمليات الرئيسية (الاقتراع مثلاً)، ولكن أيضاً أثناء عملية التخطيط. يمكن للجان الحزبية المشتركة أن توفر آلية لتحديد المشاكل والمخاوف. كذلك تشجيع المشاركة وتوعية الناخبين. لكن في السودان، كما هو الحال في معظم أنحاء أفريقيا، كانت الأحزاب السياسية (باستثناء حزب المؤتمر الوطني) ضعيفة مؤسسياً بشكل مزمن. يوضح أحد من أجريت معهم مقابلة، "هذه الأحزاب ضعيفة ومنقسمة من الداخل. وتفتقر بشكل خاص إلى الموارد والتمويل، ومبادئ العمل التنظيمي. كما أنها تحت رحمة أكبر حزب سياسي وهو المؤتمر الوطني."¹¹⁰

يرتبط هذا الضعف بالموقف العام المتردد تجاه السياسيين. من ناحية، يُنظر إلى الحكومة على أنها مصدر رعاية، ويُتوقع من الممثلين التوسط مع هذا المصدر. من ناحية أخرى، يُنظر إلى كل من السياسيين والحكومة على أنهم فاسدون يندفعون وراء مصالحهم الذاتية. هذا المزيج من عدم الثقة تجاه السياسيين والتوقعات الكبيرة من الحكومة ليس فريداً بحالة السودان أو حتى أفريقيا. لكنه يثير تساؤلات كثيرة حول الانتخابات. يتمثل أحد المكونات الشائعة لبرامج دعم الديمقراطية والانتخابات، في أفريقيا وأماكن أخرى في العالم، في بناء قدرات الأحزاب السياسية. يرتبط بناء القدرات هذا أحياناً بالتشريعات، وأحياناً تقدمها وكالات متعددة الأطراف، وأحياناً مؤسسات دولية مرتبطة بأطراف في أوروبا أو الولايات المتحدة. ويستند بناء القدرات هذا على افتراض أن تحسين مهارات الإدارة والاتصال سيخلق أحزاباً سياسية أقوى. بشكل عام لم تكن نتائج هذا العمل مشجعة، وقد أثبتت صعوبة أن تثمر في تشكيل أحزاب سياسية قوية.

إنّ خلق إطار قانوني للأحزاب السياسية أمر ضروري. يجب أن يكون لديها نوع من الوجود القانوني. يمكن استخدام هذه التدابير القانونية أيضاً لاستبعاد الأحزاب التي يُنظر إليها على أنها قد تشكل خطراً على الديمقراطية ككل أو على الوحدة الوطنية؛ على سبيل المثال، أولئك الذين ارتبطوا ارتباطاً تاماً بسياسات إثنية معينة، ومن يتبنون الانفصال أو سياسة قائمة على الكراهية. لكن مثل هذه القيود لها مخاطرها الخاصة. قد تؤدي متطلبات الهيكل البيروقراطي الصارم إلى تثبيط إنشاء أحزاب سياسية تنطلق من القاعدة إلى القمة. كما يمكن استخدام نظام تسجيل الأحزاب لخنق مجموعات معينة. جرى تطبيق تشريعات الأحزاب السياسية الحالية في السودان بشكل غير متسق ومتحيز.

110 مقابلة مع ناشط في حزب الأمة، أم روابة، ١٥ أبريل ٢٠٢١. بالنسبة لأفريقيا بشكل عام، انظر Giovanni M Carbone, 'Political parties and party systems in Africa: Themes and research perspectives', World Political Science Political Parties and Party Systems in Africa Themes and Research Perspectives/_٤٠٨٢٢٩٣٧/publication/٥-Giovanni-Carbone Political-Parties-and-Party-Systems-in-Africa-Themes-and-Research-Perspectives.pdf. Accessed/٥٨٦d٦٤b٢٠AaeAfce٤٩١b٥c١٤/links

من المحتمل أن يكون لبرامج بناء قدرات الحزب من قبل الشركاء الدوليين في السودان تأثير محدود. وذلك لأن ممارسة الانتخابات تميل باستمرار إلى تعزيز الشعور بأن البرامج الحزبية ذات أهمية محدودة لمعظم الناخبين. كان هذا هو الحال حتى في الفترات البرلمانية. أكدت هيمنة حزب المؤتمر الوطني مؤخراً على هذه النقطة. ما يهم أكثر هو مشاعر الناخب تجاه المرشح، إلى جانب تقييم المطالب التي بمقدور الناخب تقييمها إلى المرشح. ليست هذه مسألة بسيطة يمكن حسابها بالأرقام، بل تأتي مصحوبة بأفكار عن الفضيلة والتواصل. هل من المحتمل أن يكون للمرشح تأثير في الحكومة، وهل هو أو هي شخص نتشارك معه/ها الإحساس بالالتزامات الأخلاقية التي يحملها الناخب تجاه المجتمع؟ هنا نجد عقود من السياسة مطروحة في شكل أسئلة فورية. هل يمكن الاعتماد على هذا المرشح في بناء بئر أو مدرسة؟ ينطوي الأمر على جانب عاطفي أيضاً، غالباً ما يكون ذو أساس إثني أو ديني. هل ينتمي هذا المرشح إلى جماعتي، وهل يعترف بحقي في المطالب المطروحة؟ لا تنفي هذه الأسئلة أهمية السياسات الحزبية، بل تفيد أن الأحزاب السياسية الفعالة لا تتأسس ببساطة عن طريق بناء القدرات من أعلى إلى أسفل. الروابط المحلية القائمة على الثقة والسمعة هي الأكثر أهمية.

يتيح مناخ الحرية النسبية الراهن في السودان للأحزاب السياسية أن تنظم نفسها. وستجرى الانتخابات المقررة على أساس متعدد الأحزاب. لا يوجد حزب له هيكل قوي على المستوى القومي. ولا تزال شبكات النفوذ التي دعمت حزب المؤتمر الوطني قائمة، وإن كانت دون وجود رسمي. فقدت الأحزاب التقليدية روابطها بالسياسات المحلية التي اعتمدت عليها ذات يوم. لدى الأحزاب العلمانية (الشيوعي، المؤتمر السوداني) أعضاء متحمسون أصحاب قدرات ولكن ليس لها وجود على المستوى القومي. على مدى الثلاثين عاماً الماضية كانت السياسة تُمارس داخل شبكات حزب المؤتمر الوطني أو من خلال أنماط إقليمية وإثنية.

ملخص

لا ينبغي أن يفترض تخطيط الانتخابات وجود نظام سياسي حزبي سيوفر دعماً فعالاً من حيث التدقيق أو الإدارة أو تسوية المنازعات. التشريع المتعلق بالأحزاب السياسية ضروري، لكنه يحتاج إلى الموازنة بين مطالب التقييد المعقول وخطر خنق الأصوات البديلة. إنّ دعم برامج بناء قدرات الأحزاب أمر مرغوب فيه للغاية، لأن الأنظمة الانتخابية التمثيلية تعتمد على المدى الطويل على أحزاب سياسية قابلة للحياة. يجب أن يتم تطوير قدرات الأحزاب السياسية مع العلم أنه من غير المحتمل أن يكون لذلك تأثير كبير على المدى القصير.

توعية الناخبين والتربية المدنية

يقترح الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات من أجل هذا البحث أن هناك حاجة ماسة إلى توعية الناخبين بأهمية وإجراءات الانتخابات، وكذلك برامج التربية المدنية. تخبرنا هذه المقابلات أنّ كثير من الناس لم يفهموا النظام الانتخابي، خاصة بسبب عنصر التمثيل النسبي. وأنّ العديد من السودانيين لا يفهمون ماهية السياسة وعمل الحكومة، وبالتالي من المرجح أن يتخذوا قرارات سيئة. لم يتفق جميع المستجيبين الذين تمت مقابلتهم مع دعوة مسؤول الانتخابات السابق الذي أشار إلى أنه لا ينبغي السماح

للأميين بالتصويت^{١١١}. لكن من الواضح أن هناك شعورًا سائدًا بأن الناخبين تنقصهم المعرفة بما يتسبب بنتائج كارثية.

سيكون لهذا الأمر صدى لدى المانحين الدوليين، الذين غالبًا ما يميلون إلى فهم المشاكل السياسية على أنها في الأساس مسألة تعليم غير كافٍ. يبدو أن هناك اعترافًا واسعًا أن غير المطلعين فقط من يتخذون قرارات سياسية سيئة. تعد توعية الناخبين والتربية المدنية جزءًا أساسيًا من أي برنامج دعم انتخابي، على الرغم من وجود توترات أحيانًا عندما تشعر الأنظمة القائمة بأن برامج التعليم مصممة بطريقة ما لصالح المعارضة. توفرت برامج دعم انتخابات ٢٠١٠ على جهود هامة تتعلق بتوعية الناخبين والتربية المدنية، ولكنها وجدت انتقادات واسعة بخصوص مداها وفعاليتها. لا تشمل مسؤوليات المفوضية القومية للانتخابات التثقيف المدني أو توعية الناخبين، كما لا تتمتع بأي صلاحيات قانونية في هذا الصدد.

كل هذا يشير إلى الحاجة إلى برنامج يضم حزمة كبيرة من الأنشطة هدفها شرح دور الانتخابات في الحكومة (التربية المدنية بصورة عامة)، بالإضافة إلى برامج مصاحبة تهدف إلى شرح عمليات التسجيل والتصويت (توعية الناخب).

محتوى التربية المدنية على وجه الخصوص يحتاج إلى بعض الاعتبار. قد يكون الناخبون على دراية أفضل وأكثر فهمًا مما يُفترض. إذا كان تركيزهم ينصب على الدور المحتمل لممثل منتخب في تقديم الخدمات المحلية أو الرعاية المباشرة، فهذا يعكس الواقع السياسي الذي عاشوه، وليس بسبب جهلهم. من المحتمل أن يقوم الناخبون والمرشحون بإجراء مثل هذه التقييمات في الانتخابات القادمة، بغض النظر عن برامج التوعية والتثقيف.

ملخص

تُعد توعية الناخبين جزءًا روتينيًا من أي برنامج دعم انتخابي. المشكلة في السودان ليست في جهل الناخبين. يدرك الناخبون جيدًا الحقائق السياسية ويستجيبون لها. قد يكون توعية الناخبين حول التسجيل والنظام الانتخابي مفيدًا، نظرًا للتاريخ المعقد لهذين النظامين. كما أن التربية المدنية للتأكيد على وجود احتمالات بديلة للفعل السياسي أمر مرغوب فيه للغاية. لكن سيكون من غير الواقعي توقع أن برامج التثقيف هذه ذات تأثير على السلوك السياسي على المدى القصير. يجب أن يأخذ أي برنامج تثقيفي في الاعتبار التوازن بين التدخلات التي تهدف ببساطة إلى إنجاح العملية الانتخابية والتدخلات الأكثر طموحًا لتغيير طبيعة السلوك السياسي.

إدارة الانتخابات

يُنابذ بهيئة إدارة الانتخابات دورين. أحدهما يتعلق بشكل أساسي بالجوانب الإدارية واللوجستية؛ أي ابتكار وتنفيذ الإجراءات شديدة التعقيد التي تنطوي عليها الانتخابات. والآخر سياسي، ويهتم بإقناع المرشحين والأحزاب المتنافسة، والناخبين عمومًا، بأن العملية كانت عادلة ومنحت كل ناخب مؤهل فرصة إبداء رأيه حول كيف سيحكم في المستقبل.

هذان الدوران متصلان ولكنهما غير متطابقين. يمكن أن تنتهي انتخابات اتسمت بالفوضوية من الناحية الإجرائية بالحصول على دعم عام. كما يمكن أن تحصل انتخابات قوية من الناحية الإجرائية على إدانة بعض المتنافسين أو يعتبرها الناخبون فاسدة. للأسف اتسم تاريخ الانتخابات السودانية (خاصة في الماضي القريب) بأنها كانت إشكالية من الناحيتين الإجرائية والسياسية.

من الناحية الإجرائية، هناك خيار يجب القيام به بشأن موظفي الانتخابات. يوجد في السودان مجموعة كبيرة من الأشخاص لديهم خبرة انتخابية سابقة مهمة. عملوا كضباط عائدين للخدمة، وضباط دائرة انتخابية، وأعضاء في لجان SHEC، وأعضاء في اللجان الفرعية. الاعتماد على هذه المجموعة سيكون له مزايا من حيث التدريب والتكلفة. وربما تكون أرخص طريقة لإجراء الانتخابات. لكن من شأن الاعتماد على هذه المجموعة أن يؤدي إلى استمرار السلوكيات التي قوضت مصداقية الانتخابات السابقة. قد يكون البديل هو التحرك نحو هيئة إدارة انتخابات أكثر مهنية بهيكل قومي واحد بدلاً من لجان الولايات، ومع موظفين أساسيين معينين من الخريجين الجدد. هذا من شأنه أن ينهي الاعتماد على المعاشيين من الإداريين، والمعلمين، وضباط الشرطة في الأدوار العليا والمتوسطة. ستؤدي إعادة التشكيل هذه إلى تعطيل التسلسلات الهرمية الحالية، ومن المرجح أن ينتج عنها تحسين الثقة في العملية، لا سيما بين جيل الشباب.

في حال تم اتخاذ قرار بإعادة تشكيل إدارة الانتخابات، ستكون هناك حاجة إلى تدريب كبير وواسع النطاق. وسيظل الموظفون المؤقتون (المشاركون في التسجيل والاقتراع) ينتمون إلى حد كبير إلى الخريجين الجدد وخريجي المدارس. يجب أن يتلقوا أكثر من الحد الأدنى من التدريب، ويجب أن يشعروا بالثقة في فهمهم للعملية والقانون. قضت ديناميات العمر والنوع أن يكون الموظفون المؤقتون أثناء الانتخابات من فئتي الشباب والنساء. ربما خلق هذا صعوبات في مجابهة الممارسات السيئة من قبل كبار موظفي الانتخابات أو الأعضاء المؤثرين في المجتمع المحلي. امتلاك جميع الموظفين المعرفة الكافية والثقة للإصرار على اتباع الإجراءات هو وسيلة أكثر فعالية في إجراء انتخابات قوية مقارنة بالتكنولوجيا الرقمية، على الرغم من أن الجمع بين الاثنين قد يكون فعالًا للغاية.

هناك أيضًا قرارات يجب اتخاذها حول عدد بطاقات الاقتراع التي يجب أن يصوت عليها الناخب، وعدد البطاقات التي يجب التصويت عليها في ذات الوقت. تخلق بطاقات الاقتراع المتزامنة المتعددة التي تستخدم أنظمة انتخابية مختلفة تحديات لوجستية كبيرة. يجب أن يكون من السهل على موظفي الانتخابات اتباع القانون ومراقبة الإجراءات. تعتبر القواعد المعقدة وسوء التخطيط مزيجًا خطيرًا قد يجبر موظفي الانتخابات على خرق القواعد لأنهم لا يملكون الوسائل أو الوقت لاتباعها. ينبغي النظر في استخدام التقنيات الرقمية، مع ضرورة العلم أنها لا توفر حل جميع المشاكل. فهي باهظة الثمن، ولها نقاط ضعف ينتج عنها الفشل وسوء التصرف.^{١١٢}

من الناحية السياسية، فإن الهيئة التي تشرف على الانتخابات هي المفتاح. المفوضون الذين يشرفون على المفوضية القومية للانتخابات السابقة لم يحظوا بثقة واسعة. ستواجه الشكوك والادعاءات أي مجموعة جديدة من المفوضين، ولكن عملية واضحة للترشح والتدقيق قد تخفف من ذلك. يجب على المفوضين، بمجرد التعيين، التركيز على التواصل مع الناس، والاهتمام بمعايير الشفافية، وشرح القرارات التي يتخذونها وتبريرها. أبدًا لن

^{١١٢} Nic Cheeseman, Gabrielle Lynch and Justin Willis, 'Digital dilemmas: The unintended consequences of election technology', Democratization ٢٠١٨) ٨(٢٥).

^{١١١} مقابلة مع مسؤول سابق في الانتخابات، أم روابه، ١٧ أبريل ٢٠٢١.

بشكل عام، يجب اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان يمكن تطبيق القانون بشكل فعال ومتسق، حيث أن التطبيق غير المتسق ينتج عنه تحييز حزبي.

ملخص

يجب أن توازن القرارات المتعلقة بتمويل الحملات والقيود المفروضة عليها بين الحاجة إلى ضمان العدالة (منع شراء الانتخابات) مع الحقائق الواقعية لتطبيق اللوائح. القيود التي لا يتم فرضها، أو التي تُفرض بشكل انتقائي قد تكون أسوأ من عدم وجود قيود على الإطلاق.

تحظى هيئة إدارة الانتخابات بشعبية لدى الجميع، لكن بمقدورها توضيح ما تفعله ولماذا. يجب أن ينطبق هذا على كل جانب من جوانب العملية. من معايير ومبادئ الانتخابات، وترسيم الدوائر الانتخابية، إلى التصويت نفسه (يجب أن يكون الهدف هو الحصول على سجل اقتراع كامل ويمكن الوصول إليه بشكل كامل من مركز الاقتراع).

يجب أن ينطبق التركيز على الشفافية والمعلومات أيضًا على التعامل مع النزاعات والشكاوى والطعون. كانت الممارسة السابقة غير واضحة أو حتى مبهمة في هذا الصدد. يجب أن تكون عمليات إجراء النزاعات ورفع الطعون (حول الترسيم، أو التسجيل، أو الترشيحات، أو الاقتراع، أو النتائج) واضحة، وأن تأتي التقارير بخصوصها بوضوح. يجب أن يشمل ذلك عمليات الإبلاغ عن مزاعم سوء تصرف موظفي هيئة إدارة الانتخابات. سيكون هناك حتماً تقسيم عمل بين المفوضية القومية للانتخابات، والمحاكم المدنية، ونُظم العدالة الجنائية في التعامل مع المنازعات والاستئناف والشكاوى. بالتالي يجب توضيح خطوط هذا التقسيم.

ملخص

هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ قرار بشأن الاعتماد على هيئة قائمة من مديري الانتخابات من ذوي الخبرة أو إنشاء مجموعة جديدة. في حال المجموعة الجديدة، من الضروري الاستثمار في تدريب وإلهام مجموعة أساسية جديدة من المتخصصين في مجال الانتخابات، ومجموعة أوسع من العاملين المؤقتين. يجب أن تؤكد إدارة الانتخابات على الشفافية والتواصل الواضح، بما في ذلك في التعامل مع الشكاوى والنزاعات.

تنظيم الحملة

رغم القطعية بلا قانونيتها، شهدت الانتخابات السابقة مرارًا وتكرارًا إساءة استخدام الموارد العامة من قبل الأنظمة الحاكمة والمرشحين. سيكون فرض حظر استخدام المركبات، والمباني، والموارد العامة شرطًا أدنى لإجراء انتخابات نزيهة ذات مصداقية. وقد شهدت الانتخابات في ظل حزب المؤتمر الوطني إنفاق الحزب الحاكم ومرشحيه على حملاتهم الانتخابية أكثر بكثير مما يمكن للأحزاب أو المرشحين الآخرين. اشتمل بعض ذلك على إساءة استخدام مباشرة للموارد العامة، لكنه عكس أيضًا قدرة الأطراف القائمة على جمع أموال الحملة بوسائل قانونية أو غير قانونية. من المرجح أن يدعم الأفراد والشركات شاغلو المناصب الحالية لأنهم يرون احتمالًا واضحًا بأن دعمهم سيكافأ بمعاملة تفضيلية. تهدف لوائح تمويل الحملات القائمة إلى منع ذلك، ومع ذلك لم يجري العمل بها. يجب اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيتم الاحتفاظ بهذه اللوائح، وفي حال الإبقاء عليها، كيفية تطبيقها. لأن تطبيقها شيء معقد ويتطلب موارد. كما لن يكون لها معنى إلا في حال توفرت إرادة حقيقية في مقاضاة انتهاكات أي حزب أو فرد. خلاف ذلك، قد تصبح حدود التمويل مجرد أداة انتقائية تستخدم لمعاينة المعارضين. قد لا تكون هناك لوائح أفضل من اللوائح التي لا يتم تطبيقها بطريقة حزبية أو ربما تُطبّق داخل الأحزاب نفسها.

تعتبر رشوة الناخبين غير قانونية، ولكن يبدو أنها مورست على نطاق واسع وبأشكال مختلفة. هذا قانون يصعب تطبيقه، خاصة وأن بعض الممارسات الراسخة - مثل نقل وإطعام الناخبين - قد تبدو وكأنها ليست رشوة. وكما هو الحال مع تمويل الحملات

Abingdon: Routledge, 2010.

al-Ali, Zaid The Juba Agreement for Peace in Sudan. Summary and Analysis. Stockholm: International IDEA, 2021.

al-Assam, Mukhtar. 'Bureaucracy and development in the Sudan'. Journal of Asian and African Studies 24/1-2 (1989): 28-48.

Bechtold, Peter, Politics in the Sudan: Parliamentary and Military Rule in an Emerging African Nation, New York: Praeger, 1976

BBC World Service. 'Opposition leader on presidential vote'. 13 February 1996. FBIS-NES-96-031. <https://www.readex.com/products/foreign-broadcast-information-service-fbis-daily-reports-1941-1996>. Accessed 30 July 2021.

Bedri, Balghis and Samia el Naggar. The Quota in Sudanese Electoral Law: Achievements or Challenges and Lessons Learned. Omdurman: Al Ahfad, 2013.

Berridge, W J. Civil Uprisings in Modern Sudan: The Khartoum Springs of 1964 and 1985. London: Bloomsbury, 2015.

Cairo MENA, 'Numayri elected president for a second term', 20 April 1977, FBIS-MEA-77-076. <https://www.readex.com/products/foreign-broadcast-information-service-fbis-daily-reports-1941-1996>. Accessed 30 July 2021.

Carbone, Giovanni M. 'Political parties and party systems in Africa: Themes and research perspectives'. World Political Science 3/3 (2007): https://www.researchgate.net/profile/Giovanni-Carbone-5/publication/40822931_Political_Parties_and_Party_Systems_in_Africa_Themes_and_Research_Perspectives/links/586d64b208ae8fce491b5c14/Political-Parties-and-Party-Systems-in-Africa-Themes-and-Research-Perspectives.pdf Accessed 17 August 2021.

Carter Center. 'Observing Sudan's 2010 National Elections'. Atlanta, GA: Carter Center, 2010.

Cheeseman, Nic, Gabrielle Lynch and Justin Willis. The Moral Economy of Elections in Africa. Democracy, Voting and Virtue. Cambridge: Cambridge University Press, 2020.

—. 'Digital dilemmas: The unintended consequences of election technology'. Democratization 25/8 (2018): 1397-1418.

Chiriyankandath, James L. '1986 elections in the Sudan: tradition, ideology, ethnicity—and class?'. Review of African Political Economy 14/38 (1987): 96-102.

Copnall, James. 'Sudan elections 2015: Bashir on the campaign trail'. African Arguments. 10 April 2015. Accessed 10 June 2021 (<https://africanarguments.org/2015/04/sudan-elections-2015-bashir-on-the-campaign-trail-by-james-copnall/>)

Democracy Reporting International. 'Assessment of the Electoral Framework Final

أولاً: المصادر العربية:

١- أبوشوك، أحمد. الانتخابات البرلمانية في السودان. (أم درمان: مركز عبد الكريم الميرغني الثقافي، ٢٠٠٨).

٢- يوسف البدوي. صحيفة السودان الحديث. ١٧ فبراير ١٩٩٦.

ثانياً: المصادر الإنجليزية:

African Centre for Peace and Justice Studies. 'Building on a cracked foundation. An analysis of the election registration process in Sudan and its impact on the potential for free and fair elections'. New York: African Centre for Peace and Justice Studies, 2010. Accessed 9 June 2021 (<https://www.acjps.org/building-on-a-cracked-foundation/>)

African Union. 'Report of the African Union Pre-election Assessment Mission to Sudan'. Addis Ababa: African Union, 2015a. Accessed 10 June 2021 (<http://africanarguments.org/wp-content/uploads/2015/04/AU-Pre-election-Assessment-Mission-Report-Sudan-2015-elections.pdf>)

African Union. 'African Union Election Observation Mission to the April 2015 Presidential and Parliamentary Elections in the Republic of Sudan. Final Report'. Addis Ababa: African Union, 2015b. Accessed 4 June 2021 (<https://www.eisa.org/pdf/sud2015au9.pdf>)

Agence France-Presse. 'Low morning turnout in Sudanese election'. 16 April 2015. Accessed 2 June 2021 (<https://www.youtube.com/watch?app=desktop&v=Skb0cFTk2uk>)

Agence France-Presse. 'Sudan: opposition says 95% voters boycott elections'. 24 March 1996. FBIS-NES-96-058. <https://www.readex.com/products/foreign-broadcast-information-service-fbis-daily-reports-1941-1996>. Accessed 30 July 2021.

Ahmed, Abdel Ghaffar. 'One Against All: The National Islamic Front (NIF) and Sudanese Sectarian and Secular Parties'. Sudan Working Paper. Bergen: CMI (Chr. Michelsen Institute), 2008. Accessed 9 June 2021 (<https://www.cmi.no/publications/3115-one-against-all-the-national-islamic-front-nif>)

Ali, Ali Abdel Gadir and Atta el-Battahani. 'Sudan: colonial heritage, social polarization and the democracy deficit'. In Democracy in the Arab World. Explaining the Deficit, edited by Ibrahim el-Badawi and Samir Makdisi, 302-330.

(1965): 263–272.

Omdurman National Unity Radio. 'Government to set up permanent register of voters'. 25 October 1995. FBIS NES-95-208, <https://www.readex.com/products/foreign-broadcast-information-service-fbis-daily-reports-1941-1996>. Accessed 30 July 2021.

Republic of Sudan Radio. 'Al-Bashir hails start of election process'. 8 March 1995. FBIS-NES-95-060. <https://www.readex.com/products/foreign-broadcast-information-service-fbis-daily-reports-1941-1996>. Accessed 30 July 2021.

Republic of Sudan Radio. 'Official announcement on al-Bashir election'. 23 March 1996. FBIS-NES-96-058. <https://www.readex.com/products/foreign-broadcast-information-service-fbis-daily-reports-1941-1996>. Accessed 30 July 2021.

Republic of Sudan Radio. 'Al-Bashir urges election of strong candidates'. 18 January 1995. FBIS-NES-95-013. <https://www.readex.com/products/foreign-broadcast-information-service-fbis-daily-reports-1941-1996>. Accessed 30 July 2021.

Roque, Paula Christina. 'Sudan elections: inaugurating the last unified political order?'. *African Security Review* 19/2 (2010): 48–51.

Salih, Kamal Osman. 'The Sudan, 1985-9: the fading democracy'. *The Journal of Modern African Studies* 28/2 (1990): 199–224.

Scanteam. 'Democracy Support through the United Nations. Report 10/2010. Evaluation. Sudan Case Report'. Oslo: Norwegian Agency for Development Cooperation, 2010. Accessed 9 June 2021 (<https://www.oecd.org/countries/sudan/48085726.pdf>)

Schedler, Andreas. 'Elections without democracy: The menu of manipulation'. *Journal of Democracy* 13/2 (2002): 36–50.

al-Shahi, Ahmed. 'Traditional politics and a one-party system in northern Sudan'. *Bulletin (British Society for Middle Eastern Studies)* 6/1 (1979): 3–12.

Sidahmed, Abdel Salam. 'Institutional reform and political party engagement: challenges to democratic transformation in post-CPA Sudan'. *International Journal of African Renaissance Studies* 5/1 (2010): 19–35.

Sudan Tribune. 'Sudan's electoral body to employ 60,000 workers to run April elections'. 20 March 2015. Accessed 10 June 2021 (<https://sudantribune.com/spip.php?article54343>)

—. 'Sudan's electoral body rejects all appeals on delineation of geographical constituencies'. 20 October 2014.

Thomas, Eddie. 'Elections in Sudan'. *Review of African Political Economy* 37/125 (2010): 373–379.

Report: Sudan'. Berlin: Democracy Reporting International, 2009.

European–Sudanese Public Affairs Council. 'Democracy in Sudan. The December 2000 Presidential and Parliamentary Elections'. London: European–Sudanese Public Affairs Council, 2001. Accessed 10 June 2021 (http://www.espac.org/presidential_pages/presidential_parliamentary.asp)

European Union. 'European Union Election Observation Mission to the Republic of the Sudan. Final Report on the Executive and Legislative Elections'. Brussels: European Union, 2010. Accessed 4 June 2021 (https://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/afet/dv/201/201007/20100713_finreportsudan_en.pdf)

Gosnell, Harold. 'The 1958 elections in the Sudan'. *Middle East Journal* 12/4 (1958): 409–417.

Gustafson, Marc. 'Electoral Designs: Proportionality, Representation, and Constituency Boundaries in Sudan's 2010 elections'. London: Rift Valley Institute, 2010.

Hayder, Ali Ibrahim. 'Whither Sudan?'. *Contemporary Arab Affairs* 7/3 (2014): 380–397.

Intergovernmental Authority on Development. 'Preliminary statement of the IGAD Election Observation Mission to the Presidential and General Elections of the Republic of the Sudan'. Djibouti: Intergovernmental Authority on Development. 27 April 2015. Accessed 10 June 2021 (<https://reliefweb.int/report/sudan/preliminary-statement-igad-election-observation-mission-presidential-and-general>)

International Foundation for Electoral Systems. 'Final Report, FY2009–FY2013, Sudan Election Administration Support Program'. Washington, DC: United States Agency for International Development, 2013. Accessed 9 June 2021 (https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00K2DX.pdf)

Morse, Yonatan L. 'The era of electoral authoritarianism.'. *World Politics* 64/1 (2012): 161–198.

Musso, Giorgio. 'Electoral politics and religious parties in Sudan: an analysis of the April 2010 election'. *African Conflict and Peacebuilding Review* 2/1 (2012): 58–86.

National Assembly of Sudan. 'The National Elections Act 2008'. Khartoum: National Assembly of Sudan, 2008. Accessed 5 June 2021 (<https://aceproject.org/ero-en/regions/africa/SD/sudan-electoral-law-2008/view>)

Niblock, Timothy. 'A new political system in Sudan'. *African Affairs* 73/293 (1974): 408–418.

Nyquist, Thomas. 'The Sudan: prelude to elections'. *Middle East Journal* 19/3

Willis, Justin. 'Sudan's elections: voting for authoritarians'. *Africa Review* 3/1 (2011): 47–63.

— and Atta el-Battahani. "We changed the laws": electoral practice and malpractice in Sudan since 1953'. *African Affairs* 109/ 435 (2010): 191–2

تم تصميم الانتقال السياسي في السودان ، الذي بدأ بعد الإطاحة بنظام عمر البشير في عام ٢٠١٩ ، ليقود إلى الانتخابات الوطنية ويتقدم بها. ستكون هذه الاستطلاعات حاسمة لنجاح ومصداقية الانتقال السياسي ، لكنها تنطوي على مخاطر كبيرة. يقدم التاريخ السياسي للسودان أدلة وفيرة على الاحتمالات المختلفة للانتخابات عن طريق الاقتراع والاقتراع السري للبالغين. في حين أنها يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق المساواة وتعزيز المشاركة الشعبية ، إلا أنها قد تستخدم أيضًا كأدوات للحكم الاستبدادي. لتعظيم ضمان مساهمة الانتخابات القادمة في عملية الانتقال ؛ يقوم التقرير البحثي التصويت من أجل التغيير: الانتخابات والتحول السياسي في السودان بتحديد سلسلة من المجالات الأساسية التي يستوجب اتخاذ القرارات فيها حول تصميم العملية الانتخابية. ويحدد الخيارات المختلفة ويناقش الآثار المترتبة على البدائل الممكنة. بينما لا يوجد نموذج واحد للانتخاب كامل ، وفي كل مجال من المجالات التي تم النظر فيها ، فإن أي قرار سيكون له مزايا وعيوب. في نهاية المطاف ، يجب أن تعكس الاختيارات التي يتعين اتخاذها بشأن العملية الانتخابية أولويات وقرارات الش السودانى وصناع القرار ، واهتمامات المجتمع المدني والشركاء الدوليين.

